

بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية

خصائص الدخل المحدود وتوزيع الدخل في قطر



إدارة التنمية الاجتماعية
الأمانة العامة للتخطيط التنموي



بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية

خصائص الدخل المحدود وتوزيع الدخل في قطر

إدارة التنمية الاجتماعية

الأمانة العامة للتخطيط التنموي

إن وجهات النظر والآراء والتفسيرات بشأن البيانات الواردة في هذا التقرير تعود إلى فريق المشروع، وهي لا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر وآراء الأمانة العامة للتخطيط التنموي

الطبعة الأولى، آذار/مارس 2011
حقوق النشر محفوظة للأمانة العامة للتخطيط التنموي

الأمانة العامة للتخطيط التنموي

أبراج الدوحة

ص.ب. 1855

الدوحة، قطر

www.gsdp.gov.qa

صورة الغلاف مهداه من السيد/ ناصر محمد أبو حدود

التصميم إدارة التنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي

طبع في مطابع شركة الخليج للطباعة والنشر - الدوحة

يمكن نسخ محتوى هذه المطبوعة مجاناً لأغراض غير تجارية شرط الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر

كلمة تمهيدية

تاريخياً، كان الاقتصاد القطري يعتمد على أنشطة القطاع الأولي كالغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك. وبعد اكتشاف النفط في خمسينات القرن العشرين، تحول اقتصاد قطر تدريجياً حتى وصل إلى وضعه الحالي حيث توفر عائدات صناعة النفط والغاز الكبيرة منافع كثيرة للمواطنين بما فيها الرفاهة الاجتماعية.

أطلقت قطر عام 2008 رؤية قطر الوطنية 2030 التي تستشرف استمرار النمو الاقتصادي المبهر لدولة قطر وتحدد مساراً تنموياً مستداماً يوفر مستوى معيشياً مرتفعاً لشعب قطر ولأجيالها القادمة. تتصور ركيزة التنمية الاجتماعية لرؤية قطر الوطنية إرساء نظام حماية اجتماعية فعال يرعى مصالح جميع القطريين. والنظام الفعال هو النظام الذي يضمن الحقوق المدنية والدخل الكافي والصحة السليمة والحياة الكريمة.

لاستدامة نظام كهذا علينا أن نضمن وجود بنية اجتماعية سليمة في قطر ترتكز على مؤسسات عامة فعالة وعلى منظمات مجتمع مدني ناشطة تعمل في سبيل:

- المحافظة على تراث قطر الوطني وتعزيز قيمها وهويتها العربية والإسلامية.
- توفير خدمات عالية الجودة تستجيب لحاجات ورغبات المواطنين وقطاع الأعمال.
- قيام مجتمع آمن ومستقر يلتزم بمبادئ العدالة والإنصاف وسيادة القانون.
- تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية، ولاسيما في أدوار صنع القرار.
- تطوير روح التسامح والحوار البناء والانفتاح على الآخرين على الصعيدين الوطني والدولي.

تصف هذه الدراسة وتوضح الأساليب التي يمكن استخدامها في قياس توزيع الدخل وفي صياغة سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية. وهي تقيس نسبة حالات الأسر القطرية ذات الدخل المحدود من إجمالي الأسر القطرية، وتصور أبرز خصائصها. ويأخذ التحليل في الاعتبار البنية الاقتصادية والجوانب الثقافية والاجتماعية لدولة قطر، ويسهم في تطوير قاعدة أدلة تساعد على رسم السياسة الوطنية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة نظراً لالتزامه مع العمل على إعداد الاستراتيجية التنموية الوطنية الأولى لدولة قطر، 2011-2016. وللنتائج التي تعرضها الدراسة مضامين هامة بالنسبة لسياسة الحماية الاجتماعية، علاوة على دلالاتها بشأن وضعنا الراهن وكيف يمكننا دعم عملية بناء القدرات المؤسسية والفردية مستقبلاً.

يقدم هذا البحث عملاً علمياً تطبيقياً يركز على بيانات تخص الأسر المعيشية والأفراد جمعها جهاز الإحصاء في دولة قطر من خلال مسح إنفاق ودخل الأسرة لعام 2006/2007. وأنا أقدم خالص امتناني لجهاز الإحصاء بقيادة سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني على توفيره هذه البيانات للأمانة العامة للتخطيط التنموي. كما أشكر جميع أعضاء فريق العمل في المشروع (الواردة أسماؤهم في الصفحة ٧) على الجهود الكبيرة التي بذلوها وعلى التزامهم المهني في إنجاز هذه الدراسة. وأنا على ثقة بأن المعنيين بقضايا

الحماية الاجتماعية سيجدون في هذه الدراسة مرجعا قيّما وأداة مفيدة لصناع السياسات في قطر وفي دول أخرى.



إبراهيم إبراهيم
الأمين العام
الأمانة العامة للتخطيط التنموي

أذار/مارس 2011

تويه

فريق المشروع

المدير	الدكتور ريتشارد لبيت، مدير إدارة التنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
مدير المشروع	الدكتورة تي بي تشانغ، خبير أول في التنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
الباحثون	عزيزة الخلاقي، نورة عيسى العبد الله، خلود الهاجري، الأمانة العامة للتخطيط التنموي
الترجمة الاستشاري	الدكتور باسم سرحان، خبير، الأمانة العامة للتخطيط التنموي السيد دافيد دمري، جامعة بريستول، المملكة المتحدة

جهاز الإحصاء - دولة قطر

إدارة الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والتحليل الإحصائي

السيد سلطان الكواري، المدير
السيد سعود الشمري، رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية
السيد محمد سعود البوعنين، رئيس قسم الإحصاءات الديموغرافية
السيد عبد الهادي علي عوض، خبير

إدارة تقنية المعلومات

السيد منصور المالكي، المدير
السيد علي حسن رضواني، رئيس قسم التطبيقات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية
السيد وسيم قاسم، مشرف قواعد بيانات
السيد يسري عزت، محلل نظم

المحتويات

iii	كلمة تمهيدية
v	تنويه
vi	المحتويات
vii	قائمة الجداول
viii	قائمة الأشكال
ix	مسرد المصطلحات
1	مقدمة
7	الفصل الأول
8	قياس الفقر النسبي
10	مسح دخل الأسرة وإنفاقها في قطر
13	حالات الدخل المنخفض
15	شدة حالات الدخل المنخفض
23	الملامح الرئيسية لحالات الدخل المنخفض
26	التحليل البياني
30	التحليل متعدد العوامل
	الخلاصة
31	الفصل الثاني
32	توزيع الدخل
36	أشكال بيانية ومؤشرات لعدم المساواة
38	أشكال عدم المساواة
	الخلاصة
39	الفصل الثالث
	المضامين بالنسبة للسياسات
47	المراجع
49	ملحق
50	أثر الأزمة المالية العالمية على القطريين ذوي الأوضاع
51	الضعيفة تحليل مسح القوى العاملة لعامي 2006 و 2008
54	بيانات وتعريفات الدخل في مسوحات القوى العاملة
56	قياسات عدم المساواة
57	حالات الدخل المنخفض
	حالات الدخل المنخفض: الأطفال والراشدون
	الخاتمة

10	الدخل والإنفاق المكافئ: خلاصة إحصائية، الأسر القطرية 2007/2006	2.1
12	حالات الدخل المنخفض والإنفاق المنخفض (Po) الأسر المعيشية القطرية 2007/2006	2.2
13	مصادر دخل الأسرة القطرية (%) 2001 و 2007	2.3
15	شدة الدخل المنخفض والإنفاق المنخفض (P1) الأسر المعيشية القطرية 2007/2006	2.4
17	الفقر النسبي حسب البلدية، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	2.5
18	الأسر المعيشية القطرية حسب حجم الأسرة، 2007/2006	2.6
	حالات الدخل المنخفض والإنفاق المنخفض،	2.7
19	الأسر المعيشية والراشدين والأطفال وكبار السن من القطريين، 2007/2006	2.8
	حالات الدخل المنخفض وشدتها بحسب العمر والحالة الزوجية،	2.8
20	الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	2.9
	حالات الدخل المنخفض وشدتها: ملامح سوق العمل،	2.9
22	الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	2.10
	حالات الدخل المنخفض: الأسر المعيشية الكبيرة	2.10
23	وعدد العاملين في الأسرة، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	2.11
28	معامل الانحدار اللوغاريتمي: الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	2.12
29	احتمالات تحصيل دخل منخفض: الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	3.1
35	إحصاءات توزيع الدخل، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	3.2
37	خصائص أدنى عشر وأعلى عشر من الأسر القطرية، 2007/2006	A1.1
49	إجمالي الناتج المحلي لقطر، 2006 – 2008	A1.2
51	دخل التوظيف الشهري المكافئ، الأسر القطرية، مسح القوى العاملة، 2006 – 2008	A1.3
	مؤشرات عدم المساواة في الدخل المكافئ،	A1.3
54	مسح القوى العاملة للأسر القطرية لعامي 2006 و 2008	A1.4
	حالات الدخل المنخفض (Po) وشدتها (P1) للأسر القطرية،	A1.4
55	مسح القوى العاملة لعامي 2006 و 2008	A1.5
	حالات الدخل المنخفض، الأسر والأفراد والأطفال القطريين،	A1.5
57	مسح القوى العاملة لعامي 2006 و 2008	A1.5

25	منحنيات الفقر الثلاثة للأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	2.1
26	منحنيات الفقر الثلاثة للأسرة القطرية حسب التحصيل العلمي، 2007/2006	2.2
33	توزيع الدخل الأسري المكافئ، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2005	3.1
34	منحنى لورنز للدخل المكافئ، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	3.2
	وظائف كثافة دخل التوظيف المكافئ،	A1.1
52	دراسات القوى العاملة لعامي 2006 و 2008	
53	منحنيات لورنز للدخل المكافئ، مسح القوى العاملة، 2006 و 2008	A1.2
56	المنحنيات الثلاثة للأسر القطرية، مسح القوى العاملة لعامي 2006 و 2008	A1.3

مسرد المصطلحات

الفقر المطلق - الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يعتبر كل من يقع تحته من أفراد أو أسر في عداد الفقراء. وعادة ما يعرف الفقر المطلق على أساس المعايير الغذائية والحاجات الأساسية. لا يصلح قياس الفقر المطلق لحالة قطر نظرا لوضعها الاجتماعي ومستويات معيشتها.

معامل التباين - مقياس لتشتت الدخل يساوي نسبة الانحراف المعياري إلى متوسط الدخل. يقاس الانحراف المعياري والمتوسط بنفس الطريقة وبالتالي فإن نسبتها "متحررة من قيود القياس".

وفورات الحجم - تشير إلى انخفاض التكلفة للوحدة كلما ازداد عدد أفراد الأسرة المعيشية.

مقياس التكافؤ - مقياس يأخذ في الاعتبار التركيب الديموغرافي للأسرة المعيشية وحجمها عند تقييم احتياجاتها. هناك عاملان مهمان في هذا المقياس. العامل الأول هو **وفورات الحجم**، فمثلا إن أسرة مؤلفة من شخصين تستطيع تحصيل نفس مستوى المعيشة بأقل من ضعفي الدخل الذي يحتاجه شخص مقيم بمفرده وذلك بسبب المشاركة في الموارد. ولهذا السبب فإن أول عضو في الأسرة المعيشية في العديد من مقاييس التكافؤ يحسب راشدا كاملا بينما يحسب بقية أفراد الأسرة أقل منه. والعامل الثاني هو **التركيب الديموغرافي** للأسرة المعيشية. فالأطفال يتطلبون إنفاقا أقل مما يتطلبه الراشدون، وبالتالي قد يحسب الطفل كنصف الراشد في مقاييس التكافؤ. توجد عدة مقاييس للتكافؤ تعطي وزنا لكل راشد إضافي وللأطفال أقل من وزن رب الأسرة. من بين المقاييس الأكثر شيوعا، "مقياس تكافؤ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" و "مقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدل". وعند حساب عدد الراشدين المكافئ في الأسرة المعيشية يتم إعطاء قيمة واحد لأول راشد وقيمة 0.5 لكل راشد إضافي وقيمة 0.3 لكل طفل يقل عمره عن 14 سنة.

الدخل المكافئ - دخل الأسرة المعيشية مقسوما على عدد الراشدين المكافئ فيها. مثلا، إذا أسرة مؤلفة من شخصين تحصل على 100 ألف ريال قطري فإن متوسط دخلها هو 50 ألف ريال قطري. لكن وفقا لمقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يساوي متوسط الدخل المكافئ 100 ألف ريال قطري مقسومة على 1.5 (عدد الراشدين المكافئ)، فيكون 67 ألف ريال قطري.

معامل جيني - ملخص إحصائي شائع الاستعمال يقيس عدم المساواة في الدخل. وهو يساوي المساحة الواقعة بين منحنى لورنز وخط المساواة التامة مقسوما على إجمالي المساحة الواقعة تحت خط المساواة التامة. وتتراوح قيمته بين صفر (المساواة التامة) وواحد (عدم المساواة التامة حيث تحصل أسرة واحدة على الدخل كله). وكلما ازدادت قيمة معامل جيني كلما ازداد عدم المساواة في توزيع الدخل.

حالات الفقر - نسبة الأسر المعيشية التي يقع دخلها تحت خط الفقر الوطني. وتسمى أحيانا نسبة "عدّ الرؤوس".

الدخل للفرد - عند استخدامه في تحليل عدم المساواة في الدخل، فإن الدخل للفرد يساوي إجمالي دخل الأسرة المعيشية مقسوما على عدد أفرادها.

فجوة الدخل - قياس لمدى ابتعاد الأسر المعيشية الفقيرة عن خط الفقر. تعرّف فجوة الدخل على أنها مجموع "نقص" الدخل لكل الأسر المعيشية الفقيرة مقسوماً على العدد الإجمالي للأسر المعيشية (غنيهاً وفقيرها). أما فجوة الدخل المعدلة فهي مجموع النقص النسبي في دخل الأسر الفقيرة مقسوماً على إجمالي عدد الأسر، حيث يعرّف الدخل النسبي بأنه يساوي النقص في دخل الأسر الفقيرة مقسوماً على دخل خط الفقر.

شدة الفقر - مقياس يقيس مدى فقر أسر الدخل المحدود. مثلاً، إذا حصلت جميع الأسر المعيشية ريبالا قطريا واحداً تحت عتبة الدخل المنخفض تكون شدة الفقر قليلة. وتزداد شدة الفقر عند تحصل أسر الدخل المحدود على دخل يقل كثيراً عن عتبة الدخل المنخفض. وتقاس شدة الدخل بواسطة مؤشر فجوة الدخل $P\alpha$ حيث $\alpha = 1$.

خط الفقر الدولي - يصف البنك الدولي الأفراد بأنهم في حالة فقر مدقع إذا كان دخلهم يقل عن دولار واحد أو دولارين يومياً. ويستخدم هذا التعريف لمقارنات معدلات الفقر المدقع بين الدول. وهي توازي خطوط الفقر المطلق. إن استخدام هذا التعريف يتيح مقارنة معدلات الفقر بين الدول. وتكون هذه المقارنات بمثابة أمثلة عن خطوط الفقر المطلق.

منحنى لورنر - عرض بياني لعدم المساواة في الدخل. يرسم هذا المنحنى نسب الدخل المتراكمة التي تحصلها أفقر نسبة مئوية معينة من الأسر المعيشية لقيم مختلفة من الدخل.

المتوسط - يقيس المعدل: فالدخل المتوسط يساوي مجموع دخول الأسر المعيشية مقسوماً على عدد هذه الأسر.

الوسيط - يقيس المعدل: فالدخل الوسيط يساوي الدخل الذي تحصله الأسرة المعيشية التي تقع في منتصف قائمة ترتب الأسر حسب دخلها، أي دخل الأسرة التي تقع عند نقطة 50% من عدد الأسر.

المنوال - يقيس المعدل: الدخل المنوالي هو مستوى الدخل الذي يظهر أكثر من مستويات الدخل الأخرى في توزيع الدخل (يكون في قمة مستويات الدخل في منحنى التوزيع).

P_α - مقياس للفقر وضعه جيمس فوستر وجويل غرير أريك ثورب عام 1984. حيث $\alpha = 0$ يشير المقياس على عدد حالات الفقر، وعندما $\alpha = 1$ يدل المقياس على شدة الفقر، وعندما $\alpha = 2$ يشير المقياس إلى حدة الفقر. يمكن وضع قيم أكبر لـ α لكن تفسير النتائج عنها لا يعني كثيراً، ولذا فإن استعمالها نادر.

الفقر النسبي - مقياس يفسر الفقر من حيث علاقته بالمستويات المعيشية السائدة في المجتمع في فترة معينة.

مؤشر روبن هوود - الجزء من إجمالي الدخل المكافئ للأسر المعيشية المطلوب من الأغنياء إعطاؤه للفقراء لتحقيق المساواة التامة.

حدة الفقر - قياس للفقر يساوي مربع فجوة الفقر. وهو يقيس الدخل البعيدة كثيرا تحت خط الفقر وليس القريبة منه، وبالتالي فهو مقياس أكثر حساسية إزاء الدخل المنخفض. وهو يقاس بمؤشر Pa حيث $2=a$.

الإلتواء - مقياس التواء أو انحراف التوزيع. عادة ما يتوزع الدخل بذيل أعلى طويل عندما يوجد عدد من الأسر الشديدة الثراء. وعند رسم توزيعات الدخل فإن وجود هذه الأسر سيزيد من طول الذيل الأعلى للتوزيع ويقال عندها أن التوزيع مائل إيجابيا. ويكون متوسط الدخل في هذه التوزيعات أكثر من الوسيط والمنوال. وإذا كان التوزيع خاليا من الالتواء يتساوى المتوسط والوسيط والمنوال.

الانحراف المعياري - قياس للتشتت. فإذا حصلت جميع الأسر على الدخل نفسه يكون الانحراف المعياري لدخل هذه الأسر صفرا. وكلما اتسع تشتت توزيع الدخل بين الأسر تكون قيمة الانحراف المعياري أعلى. ويحسب الانحراف المعياري على أساس مجموع مربع الفرق بين دخل كل أسرة ومتوسط دخل الأسر كلها.

الأبعاد الثلاثية للفقر - أداة بيانية لتحليل الفقر اقترحها الاقتصاديان جنكنز ولامبرت عام 1997. يجمع هذا الرسم البياني ما بين عدد حالات الفقر وشدتها ومدى اللامساواة فيما بينها.

الفصل الأول

مقدمة

مقدمة

أطلقت قطر رؤيتها الطويلة الأمد، رؤية قطر الوطنية 2030 في تشرين الأول/أكتوبر 2008. وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل قطر إلى دولة قادرة على استدامة تنميتها بنفسها وتوفير مستوى معيشي مرتفع للجيل الحالي وللأجيال القادمة. وتقوم الرؤية الوطنية على أربع ركائز هي: التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية التي تجسد المبادئ القادرة على قيادة البلاد في طريق التنمية المستدامة. ولتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 ستوضع سلسلة من الخطط التنموية الوطنية المتوسطة الأمد. وحاليا تنسق الأمانة العامة للتخطيط التنموي عملية إعداد الاستراتيجية التنموية الوطنية الأولى لدولة قطر، 2011-2016.

تستهدف إحدى غايات ركيزة التنمية الاجتماعية لدولة قطر بناء نظام حماية اجتماعية فعال. على نحو تقليدي، كانت الحماية الاجتماعية تفهم على أنها إجراءات لمعالجة أوضاع أعضاء المجتمع الأكثر فقرا والأكثر عرضة للانكشاف أو المستبعدين اجتماعيا (المهمشين). لكن مؤخرا توسع هذا المفهوم ليشمل تقديم المنافع، النقدية أو العينية التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان الأساسية. وبشكل عام فإن الحماية الاجتماعية تغطي النقص في:

- الدخل من العمل أو الدخل غير الكافي الناجم عن المرض أو العجز وإجازة الولادة، وإصابات العمل، والبطالة والتقدم في السن أو وفاة فرد منتج من أفراد العائلة.
- عدم الحصول على المسكن أو التعليم أو الرعاية الصحية.
- الدعم العائلي، خصوصا للأطفال والراشدين الذين لا يعملون.
- الإقصاء الاجتماعي.

وقد يشمل نظام الحماية الاجتماعية أيضا آليات مصممة لحماية الناس من مخاطر الفقر أو التعرض لأوضاع صعبة، وتخفيف آثار الصدمات، وتأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية للأشخاص الذين يعانون من إعاقات مزمنة.

تساعد الحماية الاجتماعية على تعزيز أسواق العمل، وتحمي العاملين وتراكم الأصول، وتقلل من انتقال الفقر داخل الجيل الواحد ومن جيل إلى آخر. كما أن التدخلات التي توفر التدريب والائتمان للنشاطات المدرة للدخل تتضمن بعدا من أبعاد الحماية الاجتماعية.

تتضمن إجراءات تقليل المخاطر والحماية منها: (أ) الضمان الاجتماعي (الذي يساهم فيه أصحاب العمل و/أو الموظفون) والذي يشمل التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات؛ (ب) المعونات الاجتماعية التي تقدم للأطفال والعاطلين عن العمل وكبار السن؛ (ج) الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تأخذ شكل برامج عناية بصحة الأمهات الحوامل والأطفال وتغذيتهم.

نظام الحماية الاجتماعية القطري

لدى دولة قطر نظام حماية اجتماعية للأسرة وللعاملين يتسم بالسخاء ويتم تمويله من عوائد النفط والغاز الكبيرة. ولا يوجد في قطر ضريبة على الدخل ولا ضريبة القيمة المضافة على المبيعات.

ويتمتع القطريون بالرعاية الصحية والتعليم والكهرباء والماء مجاناً. كما يحصلون على قروض بلا فوائد لبناء مساكنهم. ويحصل الموظفون الحكوميون المتقاعدون على معاشات التقاعد. وتقدم وزارة الشؤون الاجتماعية مجموعة كبيرة من منافع الرعاية الاجتماعية للجماعات الضعيفة. أما عنصر الحماية الاجتماعية الإضافي في قطر فإنه يتمثل في القيمة المضافة للروابط العائلية الوثيقة التي تتيح تبادل الحماية بين أفراد الأسرة وبين أعضاء المجتمع المحلي.

وينظر القطريون إلى العمل الحكومي كجزء نظام من الحماية الاجتماعية لأنه يتضمن العلاوات الاجتماعية إضافة إلى الرواتب الأساسية، ولهذا السبب يبدو أن خيار العمل الأول لدى القطريين هو العمل الحكومي. ومما يثير قضايا الإنصاف، خصوصاً بين القطريين الحاصلين على قدر محدود من التعليم، هو أن القطريين لا يعملون جميعهم في المؤسسات والأجهزة الحكومية.

وقد دعت دراسة أعدها البنك الدولي عام 2005 إلى تقسيم أجور الموظفين الحكوميين إلى قسمين هما الرواتب والعلاوات التي تدفع بشكل منفصل. وأوصت هذه الدراسة أيضاً بتوسيع نظام الحماية الاجتماعية ليشمل تقديم الدعم المالي للقطريين العاملين في القطاع الخاص.

يفترض في نظام الحماية الاجتماعية الفعال أن يضمن الربط بين المنافع ومفهوم "الواجبات المتبادلة". فمثلاً، يتوجب على المستفيدين من المنافع التي تقدم للعاطلين عن العمل أن يلتحقوا ببرامج تدريب تمكنهم من الحصول على عمل. لكن تقديم المنافع الاجتماعية في قطر لا يرتبط بمفهوم الواجبات المتبادلة، باستثناء حالات محدودة جداً.

تبحث هذه الدراسة بُعداً واحداً من أبعاد الحماية الاجتماعية ألا وهو التباين أو عدم المساواة في أنماط الدخل والإنفاق. أما محور تركيز الدراسة فهو حالات الدخل المنخفض وشدتها بين الأسر المعيشية القطرية في العام 2007/2006، وذلك بالاستناد إلى بيانات مسح دخل الأسرة وإنفاقها. كما تحلل الدراسة أثر التحويلات الحكومية على وضع الفقر النسبي بين القطريين. وأظهر التحليل أن معدلات الفقر النسبي ستكون أعلى بكثير من دون التحويلات الحكومية. وتساعد نتائج الدراسة على صياغة السياسات والبرامج الملائمة لتقوية نظام الحماية الاجتماعية في قطر.

تحديد الفئات الضعيفة والمعرضة للفقر في قطر

إن النمو الاقتصادي السريع في قطر وما حققته في مجال التنمية البشرية هو موضع إعجاب شديد. وقد ساعد نمو ثروتها على الاستمرار في تحقيق مستويات أعلى من التنمية البشرية، بما في ذلك تعزيز الإنصاف الاجتماعي في إطار تحسين نوعية الحياة لجميع القطريين. فقد تقدمت قطر على دليل التنمية البشرية لعام 2007 إلى المرتبة 33 من بين 182 دولة في العالم مقارنة بالمرتبة 57 قبل عقد من الزمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009).

وكجزء من تعزيز التنمية الاجتماعية في قطر، يتوجب تقدير حال رفاة القطريين. وأول ما يتبادر إلى الذهن عند التفكير في الرفاهة حسابه بالمعايير النقدية من خلال حساب مستوى الدخل. لكن هذه الطريقة في التفكير تظل محدودة حين نعرف أن الرفاهة وضع متعدد الجوانب يتضمن عناصر غير نقدية. وتصور الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها زعماء العالم في قمة الأمم المتحدة للألفية في نيويورك عام 2000 الجوانب المتعددة للرفاهة.

وفي محاولة للإحاطة بالجوانب غير النقدية للرفاهة، حددت مديرية التعاون التنموي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمس "قدرات" يحتاجها الأفراد، وهي:

- القدرات الاقتصادية: القدرة على تحصيل الدخل واستهلاك السلع وتملك الأصول.
- القدرات البشرية: الصحة، التعليم، الغذاء، المياه النقية والسكن.
- القدرات السياسية: حقوق الإنسان.
- القدرات الاجتماعية - الثقافية: قدرة المرء على المشاركة كعضو له قيمته في حياة مجتمعه.
- قدرات الحماية: القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والخارجية.

رغم أن الدخل النقدي عامل واحد من العوامل المؤثرة في رفاة أي بلد، فهو عامل مهم. وغالبا ما يستخدم الدخل الوطني للفرد لمقارنة مستويات الرفاهة بين الدول، لكن أهمية هذا المؤشر تكمن أيضا في نمط توزيعه على الأسر المعيشية والأفراد داخل كل دولة. وأهم جانب في توزيع الدخل هو إظهار لحالات الفقر أو الدخل المنخفض.

عادة ما يتم تقييم الفقر باستخدام نوعين من القياسات: (أ) قياس معياري دولي على أساس دولار واحد أو دولارين يوميا مما يسهل المقارنات بين الدول: (ب) خط الفقر الوطني كقياس مطلق أو نسبي¹. يدل خط الفقر المطلق على حد أدنى من المستوى المعيشي الذي يكون كل من يقع تحته من أفراد أو أسر من الفقراء، بغض النظر عن الدخل السائد في المجتمع ككل. وترصد الولايات المتحدة وضع الفقر باستخدام خط الفقر المطلق. لكن الدول النامية نادرا ما تستخدم هذا القياس. أما خط الفقر النسبي المستخدم في معظم الدول الأوروبية فإنه يفسر الفقر من زاوية علاقته بالمعايير السائدة في المجتمع في زمن ما.

¹ للاطلاع على مناقشة تفصيلية لقياسات الفقر المختلفة، انظر EPU وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008.

أكثر المقاربات شيوعاً هي التي تحدد خط الفقر الوطني كنسبة مئوية معينة من وسيط أو من متوسط الدخل في بلد ما. ويرتفع خط الفقر النسبي كلما تحسّن النمو الاقتصادي للبلاد.

لقد حققت قطر مستوى مرتفعاً للمعيشة يغطي الاحتياجات الأساسية للمجتمع. وبالتالي، ففي السياق الاجتماعي لقطر وفي سياق مستويات المعيشة فيها من الأنسب والأجدي استخدام قياس للفقر النسبي يعكس هذه المستويات ويتغير تلقائياً مع تحسن مستويات المعيشة الكلية.

توفر هذه الدراسة أكثر الدراسات شمولاً عن الفقر النسبي وتوزيع الدخل في قطر باستخدام البيانات الوطنية التي جمعها جهاز الإحصاء في دولة قطر.

ترتيب محتويات الدراسة

تسهيلاً لقراءة هذه الدراسة تمّ تقسيمها إلى أربعة فصول. يتضمن الفصل الأول المقدمة ومراجعة للمقاربات الرئيسية المستخدمة في تعريف الفقر دولياً (في الدول المتقدمة والنامية). ويستعرض الفصل الثاني بيانات المسح المستخدمة في التحليل ويذكر الافتراضات الرئيسية المطلوبة عند استخدام بيانات الدخل والإنفاق لمقارنة مستويات الرفاهة بين الأسر المتفاوتة الحجم والتركيب. كما يناقش تحليل حالات الدخل المحدود والفقر النسبي في قطر. أما الفصل الثالث فإنه يبحث نتائج تحليل توزيع الدخل. ويعرض الفصل الأخير مضامين نتائج الدراسة بالنسبة لسياسة الحماية الاجتماعية، ويقدم اقتراحاً بخصوص تطوير تصميم مسوحات الفقر النسبي. ويحتوي الملحق على نتائج تحليل يدرس أثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة على توزيع الدخل في قطر باستخدام بيانات مسوحات القوى العاملة.

الفصل الثاني

قياس الفقر النسبي

قياس الفقر النسبي

يعرّف قياس الفقر المطلق على أساس الدخل أو الإنفاق اللازم لتحصيل الحد الأدنى من مستوى المعيشة. وعادة ما يتضمن عنصرين هما تكلفة الطعام وتكلفة الحاجات غير الغذائية. يتعلق عنصر الطعام بالتغذية والموارد اللازمة للحصول على وجبات كافية، بينما يقيس عنصر الحاجات غير الغذائية تكلفة الحاجات الأساسية كالملابس والسكن والصحة والتعليم التي تمكن الأفراد من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع.

عند قياس الفقر النسبي يؤخذ مستوى المعيشة العام للسكان في الاعتبار، ولهذا السبب عادة ما يكون خط الفقر النسبي في المجتمعات الأكثر ثراء أعلى منه في المجتمعات الأقل ثراء. وأوسع تعريف له يحدده كنسبة مئوية من وسيط أو من متوسط الدخل في البلد المعني. ولقياس معدل الفقر النسبي أو الدخل المحدود² في قطر استخدمنا بيانات مسح إنفاق ودخل الأسرة لعام 2007/2006 التي جمعها جهاز الإحصاء في دولة قطر.

مسح دخل الأسرة وإنفاقها في قطر

جهاز الإحصاء هو الهيئة الرسمية الرئيسية المسؤولة عن البيانات في قطر. وقد أجرى هذا الجهاز مسحا متعدد الأغراض عام 2005 تلبية لاحتياجات الجهات المعنية من البيانات. وتضمن المسح المتعدد الأغراض 4 مسوحات أحدها مسح دخل وإنفاق الأسرة 2007/2006 الذي نُفِّذَ بين شهر نيسان/إبريل 2006 ونيسان/إبريل 2007 بهدف تحديد أنماط الاستهلاك والإنفاق ومستويات معيشة الأسر والأفراد في قطر. وجرى المسح السابق لدخل وإنفاق الأسرة عام 2001/2000. وشمل مسح إنفاق ودخل الأسرة 1203 أسرة قطرية عام 2007/2006.

الدخول المكافئة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنماط توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر المعيشية (وليس بين الأفراد). ولأن احتياجات كل أسرة تختلف حسب حجمها وتركيبها الديموغرافي، فمن المحتمل أن يعطي دخلها وإنفاقها الإجمالي صورة مضللة عن رفاهة أفرادها. فإن الأسرة المؤلفة من شخص واحد تحتاج إلى دخل وإنفاق يلبين احتياجات شخص واحد. ومن الطبيعي أن الأسرة المعيشية الأكبر حجما تحتاج إلى دخل وإنفاق أكبر للحصول على نفس مستوى الرفاه لأفرادها الذي يحصل عليه الشخص المقيم بمفرده.

² يستخدم هذان المصطلحان بشكل متبادل في هذه الدراسة.

والنهج الأفضل يتمثل في مقارنة دخول الأسر المعيشية وإنفاقها على أساس الدخل للفرد، ويكون ذلك بتقييم دخل الأسرة الإجمالي على عدد أفرادها. لكن حتى نهج الدخل للفرد قد يعطي مقارنة مضللة بين المستويات المختلفة لرعاية الأسرة. فإن الأطفال عادة ما يحتاجون إلى دخل وإنفاق أقل مما يحتاجه الراشدون. ويمكن للأسرة الكبيرة الحجم أن تستفيد من وفورات الحجم. فالأسرة المؤلفة من أربعة راشدين مثلا تحتاج عادة أقل من أربعة أضعاف الدخل الذي تحتاجه أسرة مؤلفة من شخص واحد للحصول على مستوى الرفاهة نفسه. فإن بإمكان الأشخاص الأربعة في أسرة واحدة أن يتقاسموا بعض التكاليف الثابتة (مثل تكلفة السكن والكهرباء والماء الخ)، بينما يتحمل الشخص الذي يقم بمفرده كل هذه التكاليف وحده.

ومن أجل أخذ حجم الأسرة وتركيبها الديموغرافي في الحسبان يتم تقسيم دخل الأسرة (وإنفاقها) في أغلب الأحيان على العدد المكافئ للراشدين في تلك الأسرة. ويحسب التركيب العمري للأسرة من خلال اعتبار الطفل أقل من الراشد. وتؤخذ وفورات الحجم بالاعتبار عبر الوزن المخفّض للراشدين، ويحسب رب الأسرة فقط كراشد عند حساب عدد الراشدين المكافئ في الأسرة. ونظرا لعدم وجود تحليل لمقاييس التكافؤ الخاص بقطر حاليا، فإن مقاييس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (التي طوّرت للدول المتقدمة) تبدو أنها الأنسب³. وهذا المقياس الذي يعطي قيمة واحد لرب الأسرة و 0.5 لكل فرد في الأسرة يزيد عمره عن 14 سنة، و 0.3 لكل طفل يقل عمره عن 14 سنة. وتدل التجارب الأخرى التي أجريت على خطط التكافؤ على أن النتائج لم تظهر أية حساسية خاصة إزاء المقياس المستخدم⁴.

إن تقسيم الدخل الكلي لكل أسرة (وإنفاقها) على عدد الراشدين المكافئ فيها يعطينا الدخل (والإنفاق) المكافئ. وهذا ما نعتمده في هذه الدراسة لتحليل عدم المساواة في الدخل بين الأسر المعيشية القطرية.

نُعرّف المقارنة المرجعية بالفقر النسبي (أو عتبة الدخل المنخفض) كالتالي: تعتبر الأسرة المعيشية منخفضة الدخل (والإنفاق) إذا كان دخلها المكافئ (وإنفاقها) أقل من نصف وسيط الدخل المكافئ لجميع الأسر المعيشية. كما أننا نبحث عتبي الـ 40% والـ 60% من الوسيط، مع الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر عتبة الـ 60% دلالة على الفقر النسبي. أما عتبة الـ 50% التي نعتمدها فهي تسهّل استيعاب مفهوم الفقر النسبي. فإن أية أسرة تعتبر فقيرة نسبيا إذا كان دخلها أو إنفاقها المكافئ أقل من نصف متوسط دخل الأسرة المتوسطة.

³ في أواخر التسعينات تبني "مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي" مقياس التكافؤ المعدل الذي تستخدمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد طرح هذا المقياس لأول مرة Haagenra وآخرون عام 1994. وكان مقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأصلي يعطي وزن واحد (1) لأول راشد في الأسرة المعيشية، و 0.7 لثاني راشد، و 0.5 لكل طفل يقل عمره عن 17 عاما. وقد اعتمدت مؤسسة يوروستات (Eurostat) مقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدل في تحليلها للدخل في الاتحاد الأوروبي. (يوروستات: الإحصاءات الاجتماعية الأوروبية - الدخل والفقر والإقصاء الاجتماعي: التقرير الثاني، 2003).

⁴ تحسب المملكة المتحدة تكافؤ الدخل حسب الأوزان التالية: 0.67 للراشد، الأول و 0.33 لكل راشد آخر ولكل طفل من عمر 14 سنة فأكثر، و 0.2 لكل طفل يقل عمره عن 14 سنة. وبلغت نسبة الأسر المعيشية القطرية ذات الدخل المكافئ الذي يقل عن 50% من وسيط الدخل 9.1% وفقا لهذه الطريقة و 9.2% وفقا لمقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعدل. ويتضح أن الفرق بين الطريقتين فرق هامشي.

يتضمن الجدول 2.1 بعض الإحصاءات الوصفية لسلاسل البيانات التي سنستعملها في تحليل الفقر النسبي وعدم المساواة. وكما يتوقع المرء، فإن توزيع دخول الأسر وإنفاقها يأخذ منحني منحرفا أو مائلا إيجابا له ذيل أطول في أقصى الجانب الأيمن من التوزيع التكراري⁵. وهذه خاصية نموذجية من خصائص توزيعات الدخل والإنفاق. ولهذا السبب يكون وسيط الدخل والإنفاق أقل من متوسطاتها. مثلا، إن متوسط الدخل المكافئ للأسر القطرية أعلى بـ 14% من وسيط دخلها المكافئ، مما يعكس وجود عدد كبير من الأسر الثرية التي ترفع متوسط الدخل لكنها لا تؤثر في وسيط الدخل.

يُقاس تشتت الدخل المكافئ للأسر القطرية بالانحراف المعياري ومعامل التباين الذي يساوي نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط. وبلغ معامل التباين للأسر القطرية 0.65 و 0.87 للدخل المكافئ والإنفاق المكافئ على التوالي. وهذه المعدلات شبيهة كثيرا بمعدلات التشتت الموجودة في الدول المتقدمة⁶.

الدخل والإنفاق المكافئ: خلاصة إحصائية، الأسر المعيشية القطرية، 2006-2007				الجدول 2.1
الدخل الأسري المكافئ (ريال قطري)				
المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الالتواء	الفئة
146,295	128,571	94,533	3.65	قطريون
الإنفاق الأسري المكافئ (ريال قطري)				
المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الالتواء	الفئة
138,613	107,932	120,806	4.98	قطريون
التركيب الديموغرافي للأسرة				
حجم الأسرة		معادل الراشدين في الأسرة		الفئة
المتوسط	الوسيط	المتوسط	الوسيط	قطريون
7.36	7	3.66	3.4	قطريون

مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

حالات الدخل المنخفض

يركز هذا الفصل على المقاييس التي تحصي حالات الأسر المعيشية ذات الدخل والإنفاق المنخفضين، مثلا نسبة الأسر المعيشية التي تعيش حالة فقر نسبي (سيتم لاحقا قياس شدة أوضاع هذه الحالات)⁷. وسنبحث

⁵ توجد هذه التوزيعات على شكل رسوم بيانية في أجزاء مختلفة من هذه الدراسة.

⁶ يشير جنكنز (2006) مثلا إلى أن معامل التباين للدخل المكافئ في المملكة المتحدة عام 1991 كان حوالي 0.7 مقابل 0.5 في فترة الثمانينات.

⁷ إن مقاييس حالات الدخل المنخفض وشدتها التي استعملت في هذه الدراسة هي أمثلة عن مجموعة مقاييس وضعها اقتصاديون أوروبيون. ويرمز إلى قياس الحالات بـ P0 وإلى قياس شدة الحالات بـ P1.

ثلاثة مستويات من الدخل والإنفاق المكافئ: تُعتبر الأسر المعيشية أسرا "منخفضة الدخل" أو "منخفضة الإنفاق" إذا كانت دخولها وإنفاقها أقل بنسبة 40% أو 50% أو 60% من وسيط الدخل والإنفاق المكافئة لجميع الأسر المعيشية.

أما اختيار الوسيط كعلامة ارتكاز ملائمة فهو أمر اعتيادي. فإذا تم رفع دخول كل أسرة معيشية منخفضة الدخل إلى عتبة الدخل المنخفض فإن هذا سيرفع المتوسط حتما، لكنه لن يؤثر في الوسيط. وإضافة إلى ذلك، عادة ما تكون المتوسطات أعلى بكثير في التوزيعات المائلة إيجابيا (مثل توزيع الدخل والإنفاق)، وبالتالي فإن الوسيط يعطينا دلالة أفضل على "معدل مستوى المعيشة" بين الأسر المعيشية القطرية.

وقد تبيننا عتبة أو حد الـ 50% من الوسيط في هذا الفصل مع أننا سنحسب العتبات أو الحدود الدنيا والعليا كي نكون فكرة عن مدى حساسية العتبة التي اخترناها. كما أن عتبة الـ 50% أسهل على فهم ما نقصده عندما نقول الحصول على نصف دخل الأسرة المتوسطة.

في مسح دخل الأسرة وإنفاقها لعام 2007/2006 كان المعدل (المرجح) لعدد الأفراد الراشدين المكافئ في الأسر المعيشية القطرية 3.66⁸. وكانت عتبات الدخل السنوي المكافئ 51ر429 ريال قطري و 64ر286 ريال قطري و 77ر142 ريال قطري للعتبات الـ 40% و الـ 50% و الـ 60% على التوالي⁹. ووفقا لأكثر العتبات تطلبا (عتبة الـ 60% من الوسيط) تعتبر الأسرة القطرية المعيشية "منخفضة الدخل" إذا كان مجموع دخلها لعام 2007/2006 أقل من 282ر402 ريال قطري (كان متوسط الدخل المرجح لجميع الأسر 497ر611 ريال قطري عام 2007/2006).

يعرض الجدول 2.2 أبرز النتائج، ويظهر أن أقل من 5% من الأسر المعيشية القطرية تحصل دخلا وإنفاقا يقل عن وسيط الـ 40%. وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 16% (للدخل) وإلى 20% (للإنفاق) لو أن عتبة الدخل المنخفض تماثل معيار الـ 60% النسبي الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي وتعتمده المملكة المتحدة. أما

⁸ كان المتوسط (المرجح) لعدد الراشدين في الأسر المعيشية القطرية عام 2007/2006 (4.77) وكان متوسط عدد الأطفال 2.59. وهكذا فإن متوسط حجم الأسرة المعيشية المكافئ يساوي $1+3.77 \times 0.5 + 2.59 \times 0.3$ أو 3.66.

⁹ إن عتبة أو خط الفقر المطلق الدولي الذي اعتمد عام 1993 والبالغ دولارين يوميا للفرد يعادل 4.2 ريالاً قطرية للفرد يوميا عند تطبيق معدل الصرف الاستهلاكي المستند إلى تكافؤ القوة الشرائية الذي وضعه أحمد (2003). وإن تحديث أسعار 2007/2006 باستعمال مؤشرات الأسعار للمستهلكين يعطينا 8.5 ريالاً قطرية للفرد يوميا أو حوالي 3100 ريال قطري للفرد سنويا. إن أقل العتبات المكافئة تطلبا (40% من الدخل المكافئ أو 51ر429 ريال قطري) تبلغ أكثر من 16 ضعف تعريف البنك الدولي للفقر المطلق أو المدقع. أما عتبة الـ 60% الأكثر تطلبا فتزيد بنحو 25 مرة عن معيار الدولارين للفرد. ووفقا لـ ديتون (2004) إن عتبة الفقر في الولايات المتحدة تزيد بأكثر من 10 مرات عن الخط الدولي للفقر المدقع المحدد بدولار واحد للفرد يوميا، وتزيد عن معيار الدولارين للفرد يوميا بخمسة أضعاف. إن أدنى عتبات الدخل المنخفض التي نبحثها بالنسبة لقطر تزيد بثلاثة أضعاف عن معيار الدخل المطلق في الولايات المتحدة. وتؤكد هذه الأرقام أن تعريف "خط الفقر" الذي نستخدمه للأسر المعيشية القطرية إنما هو تعريف نسبي إلى حد كبير.

في حال العلامة الارتكازية التي حددناها فإن نسبة الأسر المعيشية القطرية التي تحصل على دخل يقل عن نصف الوسيط تبلغ 9%، (فيما تبلغ نسبة هذه الأسر على صعيد الإنفاق 11.5%).

حالات الدخل المنخفض والإنفاق المنخفض (Po) الأسر المعيشية القطرية			الجدول 2.2
2007/2006			
القياس	60% من الوسيط	50% من الوسيط	40% من الوسيط
عتبة الدخل المكافئ	77,142 ريال قطري	64,286 ريال قطري	51,429 ريال قطري
حالات الدخل المحدود(%)	16.85 (14.62 – 19.08)	9.20 (7.47 – 10.92)	4.47 (3.25 – 5.69)
التحويلات الصافية لحالات الدخل المحدود (%)	21.48 (19.20 – 23.94)	14.03 (11.99 – 16.08)	8.21 (6.60 – 9.82)

عتبة الإنفاق المكافئ	64,759 ريال قطري	53,966 ريال قطري	43,173 ريال قطري
حالات الإنفاق المحدود (%)	20.85 (18.41 – 23.30)	11.48 (9.54 – 13.43)	4.68 (3.42 – 5.94)

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تمثل هامش ثقة عند 95%
مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة لعام 2007/2006، جهاز الإحصاء.

تشكل التحويلات الحكومية وغير الحكومية أحد مصادر الدخل الهامة للأسر القطرية. وتشكل التحويلات الحكومية¹⁰ الجزء الأعظم من التحويلات، إذ بلغت 92% من إجمالي التحويلات في العام 2007/2006 (الجدول 2.3). وقد ارتفعت نسبة التحويلات الحكومية كأحد مصادر دخل الأسرة القطرية من 0.5% عام 2001/2000 إلى 6% عام 2007/2006.

¹⁰ تشمل التحويلات الحكومية في مسح إنفاق ودخل الأسرة: معاش التقاعد، المعونات الاجتماعية، تعويضات الحوادث، الرعاية الصحية، التعليم ومعونة الزواج.

مصادر دخل الأسرة القطرية (%) 2001 و 2007		الجدول 2.3
2001	2007	مصدر الدخل
72.9	56.7	الرواتب والأجور
18.0	33.0	التجارة والأعمال الحرة
0.8	3.7	استثمار الدخل وفوائده المصرفية
0.5	6.0	التحويلات الحكومية الراهنة
0	0.5	التحويلات غير الحكومية
100	100	المجموع

مصدر البيانات: جهاز الإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسر، خلاصة تحليلية، 2008.

لمعرفة أثر التحويلات الحكومية على عدد حالات الأسر ذات الدخل المنخفض نطرح قيمة التحويلات الحكومية من دخل كل أسرة. ويبين التغيير في عدد حالات الدخل المنخفض بوضوح مدى أهمية التحويلات الحكومية. فلو لم تحصل الأسر المعيشية على هذه التحويلات لتضاعفت تقريبا حالات الدخل المنخفض وتعدت 8% بقليل لمن يقعون عند عتبة الـ 40% من الدخل الوسيط ولا ارتفعت إلى 14% لمن يقعون عند عتبة الـ 50% من الدخل الوسيط (الجدول 2.3)¹¹. ولأن التحويلات الحكومية تصل إلى أفقر الأسر المعيشية، فليس من المستغرب أن يكون أكبر تأثير على وضع حالات الدخل المنخفض في أوضح صورته في حالة أدنى عتبات الفقر.

شدة حالات الدخل المنخفض

تقيس أرقام الحالات نسب الأسر المعيشية المنخفضة الدخل والمنخفضة الإنفاق، لكنها لا تخبرنا شيئا حول الفجوة الفاصلة بين عتبات الفقر ودخل هذه الأسر الفقيرة. فمثلا، إن عدد حالات الدخل المنخفض لن يتأثر إذا تمت زيادة الدخل المكافئ (والإنفاق المكافئ) لكل أسرة إلى حد يقع تحت عتبة الفقر بمقدار ريال واحد. أما المقياس البديل فهو إحصاء الفجوة النسبية للدخل.

أول خطوة في حساب فجوة الدخل النسبية تتمثل في حساب الفرق بين دخل عتبة الفقر والدخل المكافئ الذي تحصل عليه كل أسرة معيشية منخفضة أو محدودة الدخل. ومن ثم تقسيم هذه "الفجوة" على عتبة الفقر

¹¹ تركز هذه الأرقام على عتبات الدخل الواردة في الجدول 2.1. ولو أن عتبة الدخل ارتكزت على الدخل الوسيط بعد خصم التحويلات الحكومية لبلغت حالات الفقر النسبي 11.1% عند عتبة الـ 50% المعتمدة في هذا التقرير مقارنة بـ 9.2% عند إضافة التحويلات الحكومية.

نفسها مما يعطينا المسافة النسبية بين دخل كل أسرة فقيرة وعتبة الفقر. وهكذا، إذا كانت عتبة الفقر 50 ألف ريال ودخل الأسرة المكافئ 25 ألف ريال تكون مسافتها أو بُعدها النسبي عن العتبة 0.5 أو 50%. أما الفجوات النسبية للأسر ذات الدخل المرتفع عن عتبة الفقر فقد حسبناها صفرا لأننا نقيس شدة حالات الدخل والإنفاق المنخفض. وبعد ذلك يحسب متوسط فجوة الدخل النسبية لجميع الأسر المعيشية في العينة.

وتكتب معادلة فجوة الدخل على الشكل التالي:

$$P_1 = \frac{1}{n} \sum_i^m \left(\frac{z - y_i}{z} \right)$$

حيث ترمز n إلى العدد الكلي للأسر المعيشية، وترمز m إلى عدد الأسر المعيشية ذات الدخل المكافئ الواقعة تحت عتبة الفقر، وترمز z إلى عتبة الفقر، وترمز y_i إلى الدخل المكافئ للأسر.

ويعرف هذا القياس أحيانا بـ "فجوة الفقر الكلية للفرد": وهي تعادل المبلغ، كجزء من عتبة الدخل، الذي يتوجب على كل راشد مكافئ من السكان أن يساهم به (في ظل الاستهداف التام) لجعل جميع الأسر المعيشية عند مستوى العتبة. وهكذا، مثلا، إذا أخذ قياسنا قيمة 0.1 (أو 10%) فإن الدخل المنخفض (كما عرفناه) قد يتأكل إذا قدمت كل أسرة معيشية 10% من دخلها عن كل فرد راشد مكافئ إلى صندوق يتولى تحويل هذه الأموال إلى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل.

ونعرض في الجدول 2.4 مقاييس شدة الدخل المنخفض والإنفاق المنخفض باستخدامات عتبات الدخل المستخدمة في الجدول 2.2 فلننظر أولا إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المكافئ الواقعة تحت نسبة الـ 40% من الوسيط. فإذا تبرعت كل أسرة معيشية قطرية بمبلغ 505 ريال قطري (0.98% من 51,429 ريال قطري) كل سنة (لكل راشد مكافئ من أفرادها) إلى صندوق خيري، فعندئذ مع الاستهداف التام، يمكن رفع كل أسرة معيشية منخفضة الدخل إلى مستوى عتبة الدخل المكافئ. ومن الواضح أن رفع كل أسرة معيشية إلى العتبة المعتمدة (50% من الوسيط) سيتطلب مساهمة أكبر تبلغ 1328 ريالاً قطرياً مضروبة بعدد الراشدين المكافئ في الأسرة سنويا (2.07% أو 64,286 ريالاً قطرياً).

قد يكون من المفيد حساب التحويلات الإجمالية المطلوبة لرفع الأسر المعيشية إلى مستوى العتبة. نحسب لكل أسرة منخفضة الدخل فجوة الدخل (غير المكافئ) من خلال ضرب فجوتها المكافئة بعدد الراشدين المكافئ في الأسرة. وهذا يعطينا بالنسبة للعتبة المعتمدة متوسطاً لفجوة الدخل يبلغ 66,707 ريالاً قطرياً بالنسبة للأسر المنخفضة الدخل.

إذا استخدمنا أوزان المسح للتقدير، نجد أن مجموع الأسر المعيشية القطرية هو 29,258 أسرة، فإذا ضربنا هذا العدد بحالات الدخل المنخفض: $29,258 \times 0.09196 = 2,691$ أسرة ذات دخل منخفض. وبهذا تكون التحويلات التامة المستهدفة من صندوق تعادل مخصصاته 66,707 ريال قطري $\times 2,691$ أسرة = 179.5 مليون ريال قطري مطلوبة لرفع جميع الأسر المنخفضة الدخل إلى عتبة نصف الدخل الوسيط. ويكون المبلغ المطلوب لرفع الأسر من عتبة الـ 40% الأدنى 68.7 مليون ريال قطري، ولرفع الأسر إلى عتبة الـ 60% يكون 395 مليون ريال قطري.

شدة الدخل المنخفض والإنفاق المنخفض (p1) الأسر المعيشية القطرية			الجدول 2.4
2007/2006			
القياس	60% من الوسيط	50% من الوسيط	40% من الوسيط
عتبة الدخل المكافئ	77,142 ريال قطري	64,286 ريال قطري	51,429 ريال قطري
شدة الدخل المنخفض (%)	3.84 (3.18 – 4.50)	2.07 (1.58 – 2.55)	0.98 (0.67 – 1.30)
صافي تحويلات شدة الدخل المنخفض (%)	6.15 (5.26 – 7.05)	3.89 (3.16 – 4.62)	2.15 (1.60 – 2.71)

عتبة الإنفاق المكافئ	64,759 ريال قطري	53,966 ريال قطري	43,173 ريال قطري
شدة الإنفاق المكافئ (%)	4.68 (3.95 – 5.41)	2.39 (1.85 – 2.94)	0.98 (0.61 – 1.35)

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تمثل هامش ثقة عند 95%.

مصدر البيانات: حسبت من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

الملاحح الرئيسية لحالات الدخل المنخفض

ساعدنا مسح إنفاق ودخل الأسرة على حساب حالات الدخل المنخفض وشدتها بين الأسر القطرية. كما ساعدنا على وصف الخصائص الرئيسية لهذه الأسر والتي قد تكشف بعض العوامل التي قد تنتهي بالأسر لأن تصبح فقيرة. ونعرض في هذا الفصل خصائص أو ملامح عددا من حالات الدخل المنخفض التي قد تساعد على تفسير أسباب الفقر النسبي، وتحديد العوامل المرتبطة بالدخل المنخفض.

الحالات حسب البلدية

إن قياساتنا لحالات الدخل المنخفض وشدتها عنصر إضافي فرعي. ونعني بهذا مثلا أن قياسات عدد وشدة الحالات على المستوى الوطني تستند إلى المتوسطات المرجحة لأرقام البلديات حيث تمثل الأوزان نسب الأسر المعيشية في كل بلدية.

إن الأرقام الواردة تحت خانة "التكرار" في الجدول 2.5 هي نسب مرجحة للأسر المسح في كل بلدية. مثلاً، تضم بلديتا الدوحة والريان وحدهما 78% من عدد الأسر المعيشية. نحلل في الجزء "أ" من الجدول 2.5 الأسر المعيشية ذات الدخل المكافئ الذي يقع تحت عتبة الـ 50% من الوسيط، ونعتمد في الجزء "أ" إلى تحليل وضع الأسر ذات الدخل المكافئ الذي يقل عن عتبة الدخل المقارن، أما في الجزء "ب" فنعتمد الإنفاق المكافئ كقياس للرفاهة. إن حالات الدخل المنخفض هي الأعلى في بلديتي الريان وأم صلال حيث تبلغ نسبة الأسر المعيشية التي يقل دخلها عن العتبة المعتمدة أكثر من 12% من إجمالي أسر العينة في هاتين البلديتين. ونعرض في العمود الرابع من الجزء "أ" التوزيع النسبي للأسر المعيشية المنخفضة الدخل حسب البلديات، حيث يتضح أن نحو 60% من هذه الأسر تعيش في الريان وأم صلال، بينما يعيش 22% في الدوحة.

وتُظهر أرقام العمودين الأخيرين الخاصة بشدة الحالات تشابهاً مع عدد الحالات. ويتركز 85% من فجوة الدخل النسبية على المستوى الوطني في الدوحة والريان. ولهذا لن يكون مستغرباً في أي برنامج رعاية اجتماعية يستهدف رفع هذه الأسر المعيشية إلى عتبة الدخل الوسيط أن تحظى هاتان البلديتان بحصة الأسد.

وعند استخدام مقياس الرفاهة البديل، المتمثل بالإنفاق (الجزء "ب" من الجدول)، نجد أن عدد الحالات أعلى بكثير في الدوحة والخور والوكرة. وتضم الدوحة والريان 77% من الأسر ذات الإنفاق المنخفض وتشكلان أكثر من 82% من فجوة الإنفاق النسبية على المستوى الوطني.

(أ) حالات الدخل المنخفض وشدها (%)					
البلدية	حصة الشدة	الشدة	حصة الحالة	الحالات	التكرار
الدوحة	30.14	1.77	22.19	5.81	35.10
الريان	55.24	2.65	58.23	12.43	43.07
أم صلال	6.18	2.05	8.36	12.36	6.22
الخور	4.65	1.07	6.39	6.52	9.01
الوكرة	1.00	0.61	1.45	3.96	3.36
أخرى	2.80	1.79	3.38	9.63	3.23
جميع الأسر المعيشية	100	2.07	100	9.20	100
(ب) حالات الإنفاق المنخفض وشدها (%)					
البلدية	حصة الشدة	الشدة	حصة الحالة	الحالات	التكرار
الدوحة	32.62	2.22	28.70	9.39	35.10
الريان	50.22	2.79	49.02	13.07	43.07
أم صلال	3.65	1.40	6.48	11.97	6.22
الخور	8.56	2.27	9.79	12.48	9.01
الوكرة	2.99	2.13	3.48	11.89	3.36
أخرى	1.96	1.45	2.53	8.99	3.23
جميع الأسر المعيشية	100	2.39	100	11.48	100

ملاحظة: "الأخرى" تشمل بلديات مسيعيد والجميلية وجريان الباطنة والغويرية والشمال. إن صفر حجم العينات من هذه البلديات لا تسمح بإجراء تقديرات موثوقة لحالات الدخل المحدود فيها ولشدة هذه الحالات.

حتوي عمود "التكرار" على نسب جميع الأسر المعيشية في كل بلدية.

مصدر البيانات: حُسبت من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء - دولة قطر.

حجم الأسرة المعيشية وتركيبها الديموغرافي

يعرض الجدول 2.6 خصائص الأسر الفقيرة حسب الحجم والتركيب الديموغرافي. ويتضح أن أكثر من 80% من أسر العينة تضم 5 أفراد أو أكثر وأن 28% تضم 9 أفراد أو أكثر (انظر خانة "التكرار" في الجدول 2.6).

ويظهر الجزء (أ) أن نحو 3% من أسر العينة مؤلفة من 6 أفراد أو أقل حصلوا على دخل مكافئ أدنى من مستوى العتبة المعتمدة. لكن نسبة حالات الدخل المكافئ المنخفض أكبر بكثير لدى الأسر الكبيرة الحجم، إذ أن 18% من هذه الأسر مؤلفة من 9 أفراد أو أكثر. ويورد العمود الرابع نسب الأسر الفقيرة حسب حجمها، حيث يتبين أن 56% من الأسر الفقيرة تضم 9 أفراد أو أكثر، وأن أكثر من 83% من الأسر المنخفضة الدخل تضم 7 أفراد أو أكثر. وبينما تضم 55% من الأسر القطرية 7 أفراد أو أكثر، فإن 84% من الأسر الفقيرة تضم 7 أفراد أو أكثر. وتحمل هذه الأرقام رسالة واضحة مفادها أن الدخل المنخفض مشكلة تخص الأسر المعيشية الكبيرة الحجم والتي لديها احتمال أعلى (نسبياً) بأن يكون عدد المنتجين من أفرادها أقل وغير المعالين أكبر (الأطفال وكبار السن).

ويبين الجزء (ب) من الجدول 2.6 نتائج استخدام الإنفاق لقياس مؤشر الرفاهة والتي تؤكد بشكل عام النتائج المرتكزة على الدخل. وتظهر هذه النتائج أن 86% من الأسر المعيشية القطرية يقل إنفاقها المكافئ عن نصف الوسيط تضم 7 أفراد أو أكثر.

الأسر المعيشية القطرية حسب حجم الأسرة، 2007/2006					الجدول 2.6
(أ) حالات الدخل المنخفض وشدتها (%)					
حجم الأسرة المعيشية	حصة الشدة	الشدة	حصة الحالة	الحالات	التكرار
1-2	0.25	0.11	1.60	3.25	4.53
3-4	3.48	0.58	5.20	3.88	12.34
5-6	8.91	0.65	9.36	3.05	28.20
7-8	31.35	2.42	27.31	9.40	26.72
9 أو أكثر	56.01	4.10	56.52	18.43	28.20
جميع الأسر المعيشية	100	2.07	100	9.2	100
(ب) حالات الإنفاق المنخفض وشدتها (%)					
حجم الأسرة المعيشية	حصة الشدة	الشدة	حصة الحالة	الحالات	التكرار
1-2	0.51	0.27	1.73	4.38	4.53
3-4	5.83	1.13	5.57	5.18	12.34
5-6	7.30	0.62	11.52	4.69	28.20
7-8	23.80	2.13	25.09	10.78	26.72
9 أو أكثر	62.56	5.30	56.10	22.84	28.20
جميع الأسر المعيشية	100	2.39	100	11.48	100

مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

في الواقع إن حصول الأسر المعيشية الكبيرة على دخول مكافئة منخفضة يدل على أن حالات الدخل المنخفض ستكون أكثر بين الأفراد منها بين الأسر المعيشية. وباستطاعتنا من خلال تطبيق عتبة الارتكاز أن نحدد جميع الأسر المعيشية القطرية المنخفضة الدخل وأن نحصي عدد الأفراد في تلك الأسر ونحسبه كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان. وبهذه الطريقة نحصل على حالات الدخل الفردي المنخفض.

يتبين ارتفاع عدد حالات الدخل المنخفض لدى الأسر المعيشية الكبيرة الحجم من خلال الفرق بين عدد الأسر المعيشية المنخفضة الدخل والإنفاق وبين عدد الأفراد ذوي الدخل والإنفاق المنخفض. فبينما نجد أن 9% من الأسر المعيشية تحصل على دخول مكافئة أقل من نصف الوسيط، نجد أن نسبة الأفراد في هذه الفئة تبلغ 12%. كما أن أكثر من 13% من الأطفال وكبار السن ينتمون إلى أسر معيشية منخفضة الدخل. ويظهر نمط مماثل عند اعتماد الإنفاق كمقياس للرفاهة حيث تكون معدلات هذه الحالات أعلى من عدد الحالات التي تتركز على قياس الدخل (الجدول 2.7).

حالات الدخل المنخفض والإنفاق المنخفض، الأسر المعيشية والراشدين والأطفال وكبار السن من القطريين، 2007/2006		الجدول 2.7
الحالات (%)		
بناء على الدخل	بناء على الإنفاق	الفئة
9.20	11.48	الأسرة المعيشية
12.02	14.75	الأفراد
13.70	15.35	الأطفال (تحت 14 سنة)
13.35	16.93	كبار السن (60 سنة فأكثر)
10.96	14.26	الأفراد الآخرون

مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

يتوزع أرباب الأسر ذات الدخل المنخفض بالتساوي وفقاً للعمر، على الأقل في الفئة العمرية 30-59 سنة، بينما تكون حالات الدخل المنخفض أعلى بقليل بين الفئات العمرية الأكبر سناً (الجدول 2.8).

نجد أن معظم أرباب الأسر متزوجون، وأن 2% منهم فقط مطلقون، مع أن حالات الدخل المنخفض بين المطلقين من أرباب الأسر أعلى بكثير إذ تبلغ نسبتها 28% من الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. وتبلغ نسبة الأسر التي يرأسها مطلق أو مطلقة 6.6% فقط، بينما نجد رب الأسرة متزوجاً في أكثر من 80% من الأسر المنخفضة الدخل، وهي نسبة أقل بقليل من نسبة أرباب الأسر المتزوجين لعموم السكان (الجدول 2.8). إن توزيع الأسر المنخفضة الدخل والإنفاق حسب الحالة الزوجية لرب الأسرة قريبة كثيراً من توزيع جميع الأسر.

حالات الدخل المنخفض وشدتها بحسب العمر والحالة الزوجية، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006					الجدول 2.8
التكرار %	الحالات %	حصة الحالة %	الشدّة %	حصة الشدّة %	
عمر رب الأسرة					
7.44	7.67	6.20	1.21	4.36	<30
23.53	7.34	18.77	1.87	21.29	30-39
32.80	10.06	35.86	2.18	34.54	40-49
20.54	10.07	22.48	2.40	23.86	50-59
15.69	9.78	16.69	2.10	15.94	60 سنة أو أكثر
الحالة الزوجية لرب الأسرة					
7.37	11.23	9.00	1.39	4.96	غير متزوج
85.46	8.66	80.46	2.01	83.24	متزوج
2.15	28.25	6.61	7.11	7.40	مطلق
5.02	7.22	3.94	1.81	4.39	أرمل
100	9.20	100	2.07	100	جميع الأسر المعيشية

ملاحظة: يتضمن عمود "التكرار" نسب جميع الأسر حسب عمر رب الأسرة وحالته الزوجية.
مصدر البيانات: حسبت من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

ملاحظ على الدخل المنخفض في سوق العمل

يظهر الجدول (2.9) أن 37% من الأسر المعيشية التي شملها المسح لديها فردان يعملان من أفرادها، وأن 25% لديها فرد واحد يعمل. وبلغت نسبة حالات الدخل المنخفض بين الأسر المعيشية التي يعمل اثنان من أفرادها 8%، فيما بلغت هذه النسبة 14% بين الأسر التي يعمل فرد واحد من أفرادها، وهذا أمر متوقع. لكن الأمر المستغرب هو أن حالات الدخل المنخفض مرتفعة بين الأسر التي يعمل ثلاثة من أفرادها إذ تزيد على 10%، وربما يكون السبب في ذلك هو أن الأسر التي يعمل ثلاثة من أفرادها هي أسر كبيرة الحجم.

إن حالات الدخل المنخفض هي الأعلى بين الأسر المعيشية التي يكون تحصيل رب الأسرة التعليمي فيها منخفضا جدا. فمثلا، إن نسبة حالات الدخل المنخفض بين الأسر التي يكون فيها رب الأسرة أميا هي 20%. وتتدنى هذه النسبة تصاعديا كلما ارتفع مستوى تعليم رب الأسرة.

وفيما حصل أكثر من 25% من أرباب الأسر القطرية في عينة المسح على تعليم جامعي، فإن حالات الدخل المنخفض بين الأسر التي حصل فيها رب الأسرة على تعليم جامعي 1.6% فقط. كما إن 56% من الأسر المنخفضة الدخل لديها رب أسرة تحصيله التعليمي توقف عند المرحلة الابتدائية، مقابل 81% للأسر التي

لديها رب أسرة درس حتى المرحلة الثانوية أو ما دونها. ومن الواضح أن التحصيل التعليمي أحد المحددات الهامة لحالات الدخل المنخفض، لدى الأسر القطرية.

بلغت نسبة الأسر في عينة المسح التي لديها رب أسرة يعمل 72%، بينما بلغت هذه النسبة 64% للأسر المنخفضة الدخل. كما أن 25% من الأسر المنخفضة الدخل لديها رب أسرة خرج نهائيا من قوة العمل. وبلغت نسبة حالات الدخل المنخفض بين أرباب الأسر المتعطلين حديثا أكثر منه 30%، لكن بما أن نسبة هؤلاء في العينة لا تتجاوز 0.5% فهم لا يشكلون سوى 1.5% من الأسر المنخفضة الدخل. كما ترتفع حالات الدخل المنخفض بين الأسر التي يكون رب الأسرة فيها معاقا (18%)، لكن هذه الأسر لا تشكل سوى 1.6% من أسر العينة، وبالتالي فإن 3% فقط من الأسر المنخفضة الدخل لديها رب أسرة معاق.

حالات الدخل المنخفض وشدتها: ملامح سوق العمل، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006

الجدول 2.9

التكرار %	الحالات %	حصة الحالة %	الشدّة %	حصة الشدّة %	
عدد العاملين في الأسرة					
25.12	13.96	38.12	3.72	45.26	1
37.38	8.00	32.52	1.52	27.50	2
13.92	10.31	15.61	2.40	16.19	3
12.50	7.44	10.11	1.33	8.05	4
5.77	2.55	1.60	0.66	1.84	5
5.32	3.53	2.04	0.45	1.15	6 أو أكثر
تعليم رب الأسرة					
9.49	20.55	21.21	4.13	18.98	أمي
9.14	15.41	15.32	4.20	18.56	يقرأ ويكتب
13.61	12.88	19.06	3.21	21.15	ابتدائي
16.81	14.15	25.87	2.99	24.30	إعدادي
18.24	6.86	13.60	1.28	11.29	ثانوي
4.29	1.59	0.74	0.08	0.16	دبلوم
24.62	1.57	4.20	0.47	5.55	جامعي
3.79	-	-	-	-	دبلوم عالي/ماجستير
علاقة رب الأسرة بقوة العمل					
71.99	8.17	63.96	1.68	58.6	يعمل
1.52	12.81	2.12	2.04	1.50	متعطل لكن اشتغل سابقا
0.46	30.88	1.54	8.33	1.86	متعطل حديثا
0.46	-	-	-	-	طالب
3.18	12.70	4.39	3.20	4.93	ربة منزل
20.75	10.94	24.68	2.98	29.96	خارج قوة العمل
1.64	18.50	3.30	3.98	3.16	معاق
100	9.20	100	2.07	100	جميع الأسر المعيشية

ملاحظة: يتضمن عمود "التكرار" نسب جميع الأسر حسب الخصائص الواردة في العمود الأول.
مصدر البيانات: حسبت من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

بما أن عدد المشتغلين بأجر وحجم الأسرة يؤثران في بعضهما بعضا فمن المفيد وضع جدول يبين شكل هذا التداخل. وتبلغ حالات الدخل المنخفض للأسر التي تضم 7 أو 8 أفراد نحو 19% في حال الأسر التي يعمل فرد واحد من أفرادها، لكن هذه النسبة تنخفض إلى 7.4% للأسر التي يعمل ثلاثة من أفرادها، وتصبح صفرا في حال اشتغال أكثر من ثلاثة أفراد. ويظهر النمط نفسه في حال نسب الأطفال في الأسر المنخفضة الدخل (الجدول 2.10).

أما بالنسبة للأسر المعيشية ذات الحجم الكبير جدا (المؤلفة من 9 أفراد أو أكثر)، فإن ثلثها يحصلون دخلا مكافئا أقل من نصف الوسيط في حال وجود فرد منتج واحد في الأسرة. ويشكل الأطفال في هذه الأسر المعيشية 36% من إجمالي الأسر المنخفضة الدخل. ومع ارتفاع عدد العاملين بأجر تقل حالات الدخل المنخفض باطراد حتى تصل إلى 6 أفراد منتجين حيث يشكل أطفال هذه الأسر 4% فقط من إجمالي أطفال الأسر المنخفضة الدخل. وتؤكد هذه الأرقام مسألة واضحة، وهي أن حجم الأسرة يؤدي إلى الفقر النسبي إذا كان عدد العاملين بأجر من أفراد الأسرة قليلا (الجدول 2.10).

حالات الدخل المنخفض: الأسر المعيشية الكبيرة وعدد العاملين في الأسرة، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006				الجدول 2.10
حالات الأطفال %	الحالات الأسرية %	التكرار %	عدد العاملين في الأسرة	حجم الأسرة المعيشية
19.43	18.86	7.36	1	7-8 أفراد
7.8	7.84	10.46	2	
6.26	7.38	4.12	3	
-	-	2.59	4	
-	-	1.69	5	
-	-	0.51	6 أو أكثر	
36.08	33.22	4.18	1	9 أفراد أو أكثر
32.93	30.95	4.98	2	
26.16	24.38	4.42	3	
14.49	12.63	6.79	4	
13.86	4.47	3.29	5	
7.57	4.13	4.55	6 أو أكثر	
17.59	14.04	54.93		جميع الأسر المعيشية الكبيرة

مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

التحليل البياني

لقد طوّر جنكنز ولامبرت (1997) أداة بيانية مفيدة لتحليل الفقر¹². ويرصد هذا الرسم البياني بوضوح حالات الفقر وشدتها، ودرجة اللامساواة في الدخل، التي يشار إليها باسم "المنحنيات الثلاثة للفقر". وسبق لنا أن عرفنا مصطلحي "الحالات" و "الشدّة". ويقصد جنكنز ولامبرت بعدم المساواة في الفقر توزيع الدخل المكافئة بين الأسر الفقيرة.

¹² Jenkins, S. and Lamber "منحنيات الفقر الثلاثة وتحليل اتجاهات الفقر في المملكة المتحدة"، Oxford Economic Papers, 49, 317-27

يتم تشكيل هذا الرسم البياني أولاً عبر ترتيب الأسر المعيشية من الأفقر إلى الأغنى (حسب فجوات فقرهم المعدلة)، ومراعاة الفجوات المعدلة، ورسم القيم التراكمية للفرد مقابل النسب التراكمية للسكان. ويصور الرسم البياني الحاصل من هذه الطريقة حالات الفقر (P_0) على المحور الأفقي وشدة الفقر (P_1) على المحور العمودي (حيث يتخذ المنحنى شكلاً أفقياً). وتصبح فجوة الفقر المعدلة لكل أسرة معيشية والتي يرمز إليها بحرف i كالتالي:

$$\Gamma(y_i, z) = \max\left(\frac{z - y_i}{z}, 0\right)$$

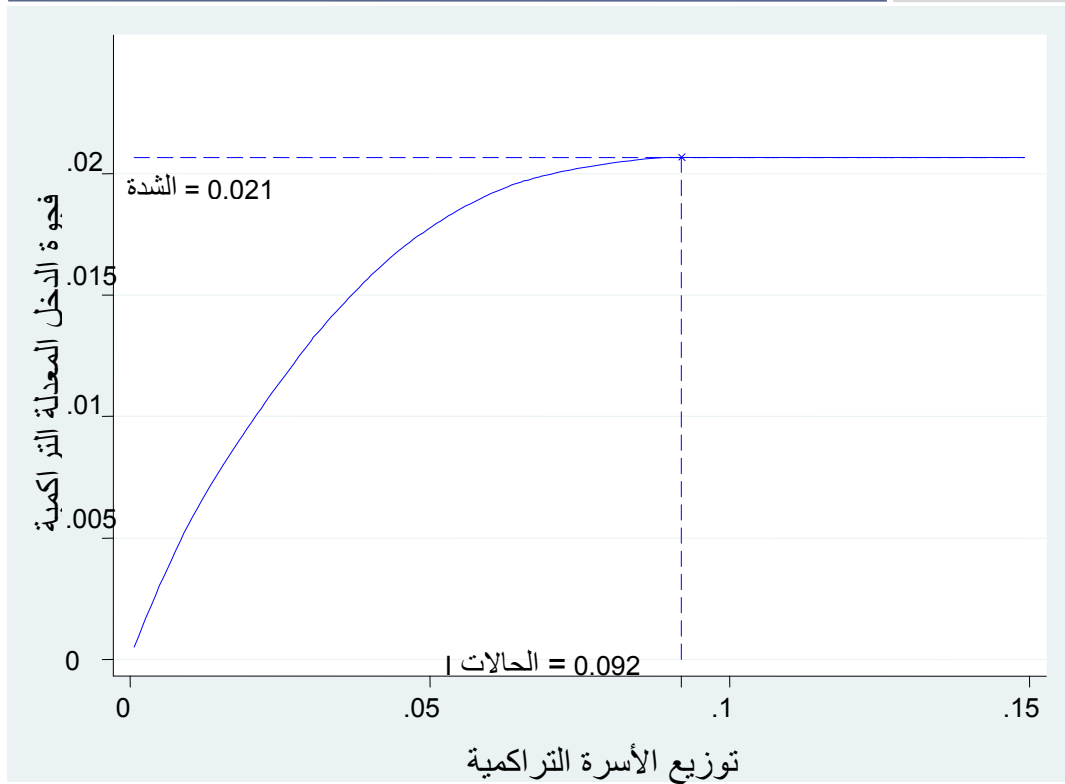
حيث ترمز z إلى خط الفقر،
وترمز y_i إلى الدخل المكافئ للأسر المعيشية.

بالنسبة لغير الفقراء تكون الفجوة صفراً، وبالنسبة لذوي الدخل المحدود تساوي الفجوة مقدار ابتعاد دخل الأسر المعيشية نسبياً عن عتبة الدخل المكافئ. ويعرض الشكل 2.1 منحنى الحالات وشدتها ودرجة اللامساواة لجميع الأسر المعيشية القطرية. نبدأ بأفقر الأسر المعيشية القطرية الواقعة على المحور الأفقي (x) ونقيس نسبها التراكمية على مستويات أعلى متتابعة من الدخول المكافئة. وبعد أن ننتهي من قياس أفقر 9.2% من القطريين، نكون قد أكملنا قياس جميع الأسر المعيشية ذات الدخول المكافئة الواقعة تحت عتبة الفقر المعتمدة.

أما على المحور العمودي (y) فإننا نقيس فجوة الفقر المعدلة (وفق متوسط جميع الأسر المعيشية)، وعندما نصل إلى (أغنى) أسرة معيشية فقيرة يصبح المنحنى أفقياً وتعطينا النقطة التي يتقاطع معها على المحور العمودي (y) مقياس الشدة (P_1).

بالطبع إن مواقع عدد الحالات وشدتها تتطابق مع الإحصاءات الواردة في الجدولين 2.2 و 2.4 أعلاه. وهذا يغطي جانبي عدد الحالات وشدتها. لكن كيف يمكن إظهار درجة اللامساواة بين الأسر المنخفضة الدخل؟ فلنفترض أن لكل أسرة معيشية منخفضة الدخل نفس الدخل المكافئ مما يجعل ترتيب هذه الأسر غير ذي معنى. عندئذ سترتفع فجوة الدخل التراكمية للفرد بنفس المقدار لكل نسبة مئوية نضيفها إلى المحور الأفقي، وبالتالي يصبح المنحنى الثلاثي الأبعاد خطياً.

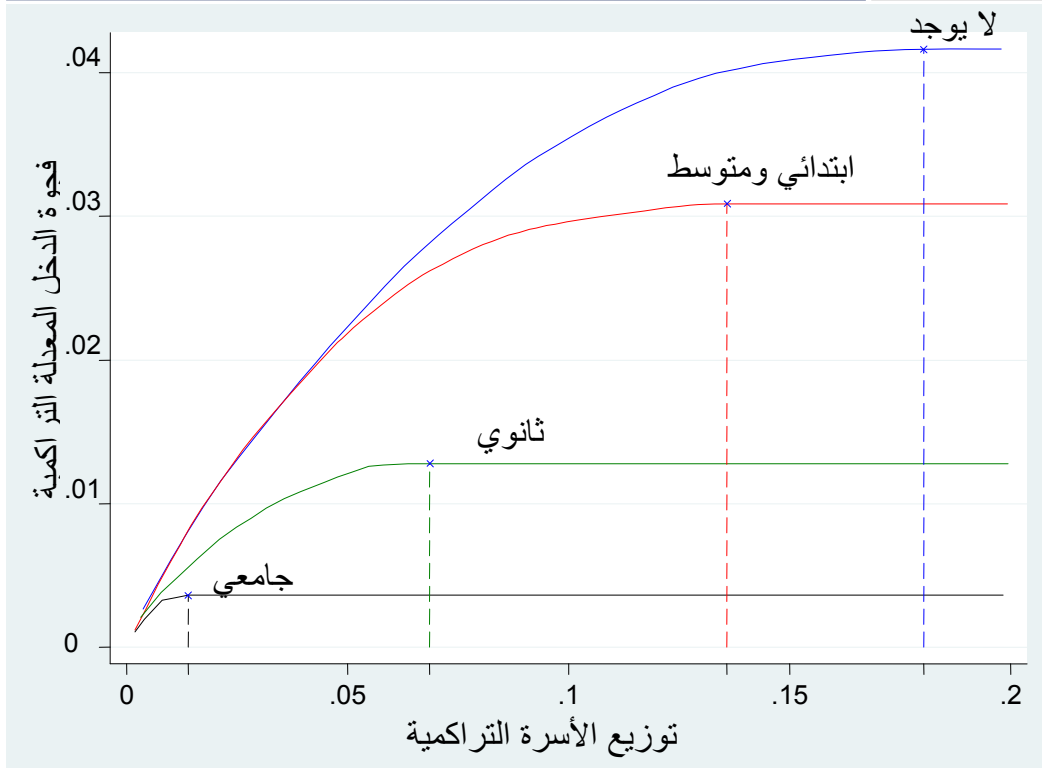
وكلما كان توزيع الدخل بين الفقراء غير متساوٍ، كلما كان انحدار المنحنى الثلاثي الأبعاد أشد في البداية عندما يتم إدراج الأفراد الأكثر فقراً (مع فجوات فقر كبيرة)، ثم تستقيم أكثر فأكثر كلما اقتربنا من الجزء الأفقي. وهكذا فإن الجانب الثالث - اللامساواة - يستدل عليه من تجويف المنحنى الثلاثي الأبعاد.



مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

وإذا كان لكل أسرة معيشية فقيرة الدخل المكافئ نفسه سيكون المنحنى الثلاثي الأبعاد خطاً مستقيماً من البداية حتى نقطة شدة الحالات. ويظهر منحنى القطريين بعض التجويف لكن يمكن اعتبار هذا التجويف معتدلاً مما يدل على أن دخول الأسر الأكثر فقراً غير واسعة التشتت.

ويمكن بناء منحنيات الحالات - الشدة - عدم المساواة للمجموعات الفرعية. ويتضح هذا بصورة شديدة حين ننظر إلى الأسرة القطرية من زاوية مستوى تعليم رب الأسرة. ويمكن تحديد أربع مجموعات فرعية هي: (1) الأسر التي لديها أرباب أسر أميون أو يقرؤون ويكتبون فقط (نشير إليهم بكلمة "لا يوجد" في الشكل رقم 2.2)؛ (2) الأسر التي حصل أربابها على تعليم ابتدائي أو إعدادي؛ (3) الأسر التي حصل أربابها على تعليم ثانوي؛ (4) الأسر التي حصل أربابها على تعليم جامعي. ويبين الشكل 2.2 منحنيات هذه المجموعات الثلاث.



مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

تنخفض قياسات الحالات وشدتها مع ارتفاع مستويات التعليم كما يبيّن الجدول رقم (2.8). وتجدر الملاحظة إلى أن منحنيات الفقر النسبي الثلاثة لا تتقاطع. ووفقا لمصطلحات جنكنز ولامبرت، تهيم هذه المنحنيات الثلاثة على توزيع الأسر المعيشية التي حصل أربابها على التعليم الابتدائي أو الإعدادي. وهذا يوحي بأن عدد الحالات وشدتها وعدم المساواة في الفقر تكون في أسوأ أوضاعها لدى الأسر التي لم يحصل أربابها على أي تعليم، ويتحسن هذا الوضع كلما ارتفعت مستويات تعليمهم.

التحليل المتعدد المتغيرات

عموما، كان وصفنا لحالات الدخل المنخفض وصفا ذا بُعدين: لكن محددات الدخل المنخفض قد تعزى إلى خصائص أخرى للأسر المعيشية المنخفضة الدخل أكثر ارتباطا بالدخل وأكثر تأثيرا عليه. ويمكن التوسع في جدولة الأبعاد المختلفة. لكن مع زيادة الأبعاد يصبح تفسير الجداول أكثر صعوبة. ولهذا فإن إحدى الطرق المناسبة لقياس العوامل العديدة المؤثرة في حالات انخفاض الدخل هي "أساليب الانحدار المتعدد المتغيرات".

أولاً، يجري اختيار متغير ثنائي (pov) قيمته واحد للأسرة المنخفضة الدخل وصفر لبقية الأسر. ويعتبر الانحدار اللوغاريتمي (pov) المتغير التابع ويستخدم التنبؤات الإحصائية لتقدير احتمالات الحصول على دخل منخفض لأية أسرة ذات خصائص معينة. ويجري تطبيق الانحدار اللوغاريتمي (المرجح) على جميع الأسر المعيشية القطرية والذي يتناول المتغيرات التفسيرية التالية:

- البلدية
- المستوى التعليمي (لا يوجد، ابتدائي وإعدادي، ثانوي، جامعي)
- كون رب الأسرة مطلقاً
- الوضع العملي لرب الأسرة (يعمل، متعطل حديثاً، عاطل عن العمل، معاق، خارج قوة العمل)
- حجم الأسرة المعيشية
- عمر رب الأسرة
- عدد العاملين في الأسرة

بناء على تعريف المتغيرات التفسيرية المستخدم هنا، إذا أعطيت جميع المتغيرات في النموذج قيمة صفر، نكون في هذه الحالة نحلل وضع أسرة معيشية مقيمة في الدوحة حصل رب الأسرة فيها على تعليم ثانوي وهو في صحة جيدة وغير مطلق.

يبين الجدول 2.11 نتائج الانحدار اللوغاريتمي (Logit) للأسر المعيشية القطرية. فإذا كانت قيمة P للمتغير التفسيري تزيد على 0.05 لا يمكننا رفض الفرضية الصفرية (عند مستوى 5% من الثقة) لأن قيمة معامل الارتباط الحقيقي هي صفر. وينطبق هذا على جميع معامل ارتباط البلديات التي ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإن حصول الأسرة على دخل منخفض لا يعتمد على مكان إقامتها.

وهكذا، فإن التباين في حالات الفقر بين البلديات الذي ظهر في الجدول (2.5) يرتبط بخصائص أخرى للأسر المنخفضة الدخل. أما المتغيرات التفسيرية ذات الدلالة الإحصائية فهي: (1) المتغيرات المتعلقة برب الأسرة كمستوى تعليمه وعمره وتعطله عن العمل لأول مرة، وما إذا كان مطلقاً أو عاجزاً؛ (2) المتغيرات المتعلقة بالأسرة ذاتها مثل حجمها وعدد أفرادها العاملين بأجر.

معامل الإتحاد اللوغاريتمي: الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006			الجدول 2.11
معامل الارتباط	الخطأ المعياري	قيمة - p	المتغير التابع: مؤشر انخفاض الدخل/الفقر النسبي
			المتغيرات التفسيرية
-0.128	0.336	0.703	الريان
0.890	0.505	0.078	أم صلال
-0.488	0.577	0.398	الخور
-0.608	0.894	0.497	الوكرة
0.124	0.800	0.877	بلديات أخرى
-0.029	0.013	0.027	العمر
2.035	0.629	0.001	مطلق
2.158	0.834	0.010	متعطل حديثا
0.041	1.000	0.967	عاطل عن العمل
0.208	0.336	0.537	خارج قوة العمل
1.774	0.849	0.037	معاق/عاجز
1.695	0.430	0.000	أمي أو يكتب ويقرأ فقط
0.887	0.327	0.007	تعليم ابتدائي وإعدادي
-1.636	0.555	0.003	تعليم جامعي
0.388	0.048	0.000	حجم الأسرة المعيشية
-0.930	0.129	0.000	عدد العاملين في الأسرة
-2.639	0.611	0.000	ثابت

مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

يبين الجدول 2.12 الاحتمالات التنبؤية الإحصائية لتحصيل الأسرة دخلا منخفضا إذا كانت تمتلك خصائص معينة، من بينها خصائص رب الأسرة.

يصف السطر الأول من الجدول 2.12 خصائص أسرة "مرجعية" نحسب على أساسها، باستخدام النموذج اللوغاريتمي، التغير المتوقع حول احتمال الحصول على دخل منخفض إذا غيرنا بعض خصائص هذه الأسرة. نجد أن احتمال وقوع الأسرة في فئة الدخل المنخفض هو 7%. لكن بما أن محددات النموذج تقدر على أساس خطأ العينة فإننا متأكدون بنسبة 95% بأن القيمة الحقيقية تقع ما بين 3.9% و 14.6%، وهذه المسافة في الواقع تعكس درجة عالية من الشك.

وعندما نفحص التغيرات في النقاط التقديرية في الجدول، علينا أن نأخذ بالاعتبار مدى دقة هذه الأرقام المقدرة عبر حساب مسافة معامل الثقة. ومن الطبيعي أن تتحسن دقة التنبؤات كلما كبر حجم العينة الأسرية.

ويزداد احتمال الحصول على دخل منخفض كثيرا لدى الأسر التي يكون رب الأسرة فيها عاجزا لكن عدد هذه الأسر في عينة المسح هي 19 أسرة فقط. ولهذا فإن التنبؤات الإحصائية المستندة إلى عدد صغير من الأسر ستكون بالضرورة عرضة لتباين كبير.

ومن الواضح أن العجز أو الإعاقة وعدم تحصيل أي تعليم نظامي يرفعان احتمال الحصول على دخل منخفض. كما إن وجود فرد عامل ثانٍ من أفراد الأسرة يقلل احتمال وقوع الأسرة في فئة الدخل المنخفض بأكثر من النصف (ينخفض الاحتمال من 7.7% إلى 3.17%). وإن الأسر التي يكون رب الأسرة فيها أكبر سنا يقل احتمال وقوعها في فئة الدخل المنخفض، وينطبق الأمر نفسه على الأسر الصغيرة الحجم.

الجدول 2.12			احتمالات تحصيل دخل منخفض، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006	
هامش ثقة 95%		الاحتمال التنبؤي	وصف الأسرة المعيشية	
%	%	%		
3.88	14.59	7.67	المرجع: رب الأسرة عمره 30 سنة وهو يعمل وبصحة جيدة، يعيش في الدوحة وأكمل المرحلة الثانوية، وهو الوحيد الذي يعمل في أسرته المكونة من 5 أفراد.	
14.13	55.41	31.14	رب الأسرة عمره 30 سنة وهو يعمل وفي صحة جيدة، ويعيش في الدوحة ولكنه غير متعلم، وهو الوحيد الذي يعمل في أسرته المؤلفة من 5 أفراد.	
2.18	8.97	4.48	رب الأسرة عمره 50 سنة وهو يعمل ويعيش في الدوحة وأكمل المرحلة الثانوية وهو الوحيد الذي يعمل في أسرته المؤلفة من 5 أفراد.	
1.53	6.47	3.17	رب الأسرة عمره 30 سنة وهو يعمل وفي صحة جيدة ويعيش في الدوحة وأكمل المرحلة الثانوية، أسرته مؤلفة من 5 أفراد يعمل فردان منها بأجر.	
7.79	73.94	32.87	رب الأسرة عمره 30 سنة وهو معاق أو عاجز، يعيش في الدوحة وأكمل المرحلة الثانوية، وهو الوحيد الذي يعمل في أسرته المؤلفة من 5 أفراد.	
1.17	5.38	2.53	رب الأسرة عمره 30 سنة وهو يعمل وفي صحة جيدة، يعيش في الدوحة وأكمل المرحلة الثانوية، وهو الوحيد الذي يعمل في أسرة مؤلفة من فردين.	

ملاحظة: إن الكلمات النافرة تدل على ابتعاد عن الأسرة المرجعية.
مصدر البيانات: حسبت من مسح إنفاق ودخل الأسرة 2007/2006، جهاز الإحصاء، دولة قطر.

الخلاصة

كان التركيز في هذا الفصل على عدد حالات الدخل (والإنفاق) المنخفض وشدتها بين الأسر المعيشية القطرية. وتم تحقيق "تكافؤ" الدخل الأسري من خلال تقسيم الدخل الإجمالي لأسر العينة على عدد الراشدين المكافئ وفق تعريف مقياس تكافؤ "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" المعدل. ويهدف هذا المقياس إلى حساب المتطلبات الأقل للأطفال في الأسرة وإلى إدراك أنه من خلال تقاسم النفقات العامة الثابتة نسبياً (مثل إيجار المنزل) تتمكن الأسر المعيشية الكبيرة من الإفادة من وفورات الحجم.

وقد حددنا عتبة المستوى المكافئ للدخل المنخفض على أنها تساوي نصف الدخل القطري الوسيط المكافئ. واتضح عند تطبيق هذه العتبة على مسح إنفاق ودخل الأسرة الذي أعدّه جهاز الإحصاء لدولة قطر عام 2007/2006 أن نسبة حالات الدخل المنخفض هي 9%. لكن هذه النسبة ترتفع إلى 17% تقريباً عند تطبيق عتبة 60% من الوسيط التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي وتعتمدها المملكة المتحدة.

وتدل الجدولة المتقاطعة والتحليل المتعدد المتغيرات على وجود ارتباط بين الدخل المنخفض والخصائص الأسرية التالية: عمر رب الأسرة وتحصيله التعليمي، وعدد أفراد الأسرة، وعدد العاملين من أفراد الأسرة.

الفصل الثالث

توزيع الدخل

توزيع الدخل

أشكال بيانية ومؤشرات لعدم المساواة

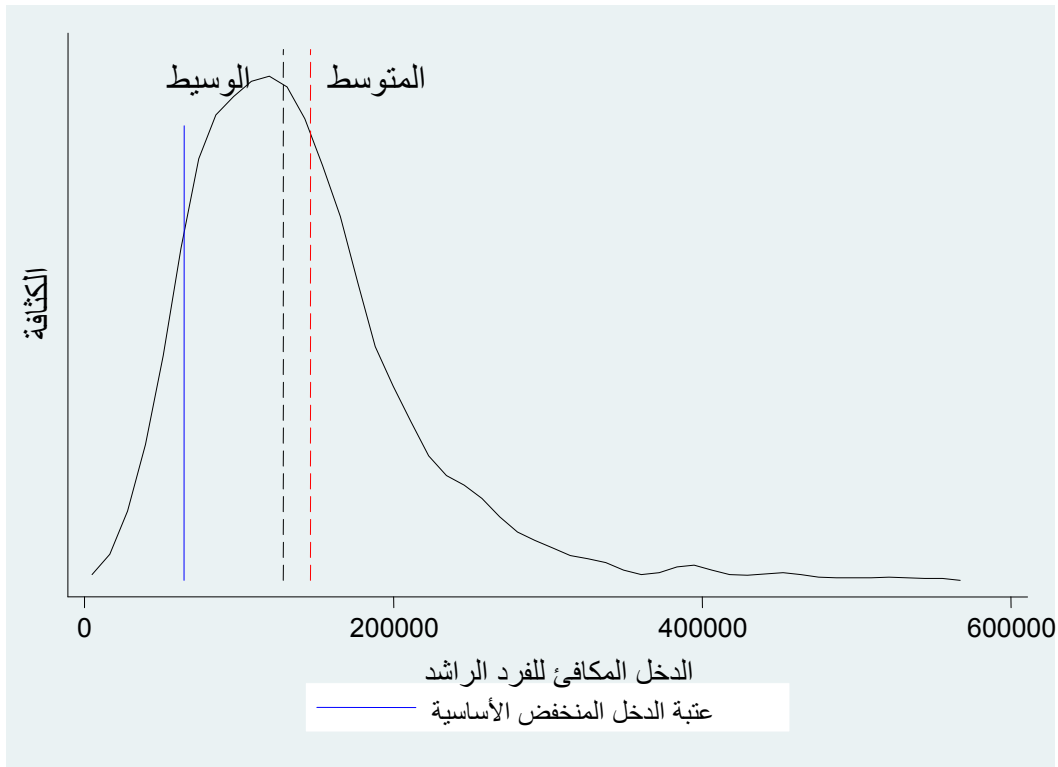
يحلل هذا الفصل توزيع دخل الأسر المعيشية القطرية بشكل أعم عبر استخدام الأساليب البيانية ومؤشرات مختارة على عدم المساواة. ولأجل إجراء مقارنات مفيدة تبين حال الرفاهة فيما بين الأسر المعيشية المختلفة الأحجام والتراكيب، سنواصل استعمال مقياس التكافؤ المعدل الذي تستخدمه "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" والذي ناقشناه في الفصل الثاني.

يعرض الشكل 3.1 التوزيع العام لدخل الأسر المعيشية القطرية المكافئ¹³. ويرسم هذا الشكل التكرار (أو الشدة) على المحور العمودي للدخول المتكافئة على المحور الأفقي. ويصحب هذا التوزيع الذيل الأعلى المعتاد (وهو ذيل نمطي للتوزيعات العالمية)، مع أنه جرى تشذيب البيانات لإزالة أعلى 1% لأجل السماح بمزيد من التفاصيل عند مستويات الدخل الأدنى.

وينعكس التواء التوزيع في كون المتوسط أعلى من الوسيط¹⁴. ويبلغ وسيط الدخل 128,571 ريالاً قطرياً ومتوسط الدخل 146,294 ريالاً قطرياً، وتكون نسبة المتوسط إلى الوسيط 1.138. وللحصول على صورة أوضح عن عتبة الدخل الأساسية، تم رسم نصف الوسيط بيانياً.

¹³ بالنسبة للمهتمين بالجانب الفني نشير إلى أن الشكل 3.1 يركز على تقديرات الشدة المرجحة باستخدام نواة Epanechnikov مع تقرير عرض الشريط في حده الأقصى.

¹⁴ لو كان التوزيع متناظراً يتساوى المتوسط والوسيط والمنوال.



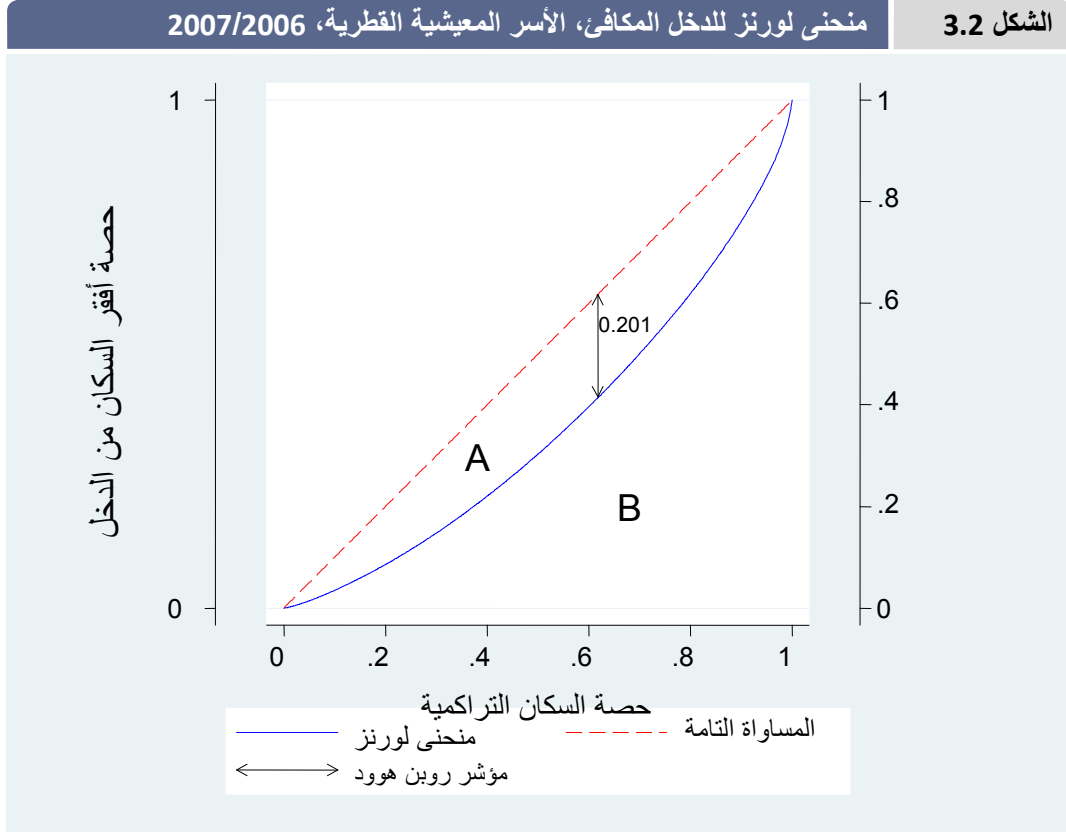
مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة، جهاز الإحصاء، قطر 2007/2006.

إن الرسم البياني الأكثر انتشاراً لعدم المساواة في الدخل هو "منحنى لورنز". يرسم هذا المنحنى نسب الدخل التراكمية التي تحصلها أفقر نسبة من ($p\%$) الأسر المعيشية حسب القيم المختلفة لـ (p). وسنشير إلى هذا المنحنى بدالة $L(p)$. فلو كانت الدخول المتكافئة موزعة بالتساوي بين الأسر المعيشية القطرية فستحصل "أفقر" نسبة ($p\%$) من هذه الأسر على نسبة من الدخل ($p\%$) هي: $L(p) = p$

يُظهر منحنى لورنز للدخل المكافئ للقطريين في الشكل 3.2 أن خط المساواة التامة هو الخط الأحمر المنقط. وكلما كان منحنى لورنز (الخط الأزرق) أقرب إلى خط المساواة التامة، كلما كانت المساواة في الدخل أعلى بين أسر المسح. وكلما كانت الدخول غير متساوية كلما تقوس منحنى لورنز باتجاه الأسفل إلى زاوية اليمين في الرسم البياني.

وهناك مقياس إحصائي لعدم المساواة في الدخل يستخدم على نطاق واسع هو معامل "جيني". ويحسب معامل "جيني" عبر قياس المساحة الواقعة بين منحنى لورنز وخط المساواة التامة مقسومة على المساحة الكلية الواقعة تحت خط المساواة التامة. وتتراوح قيمة معامل جيني بين صفر (المساواة التامة) وواحد (عدم

المساواة التامة حيث تحصل أسرة معيشية واحدة على الدخل كله)، وكلما زادت قيمته عن صفر كلما كانت جة عدم المساواة أكبر. أما بيانيا فإن معامل "جيني" يساوي المساحة (A) في الشكل (3.2) كنسبة من المساحة (A+B).



مصدر البيانات: حسب من مسح إنفاق ودخل الأسرة، جهاز الإحصاء، قطر 2007/2006.

ويعرض الجدول 3.1 قيمة معامل "جيني" وقياسات إحصائية أخرى لتوزيع الدخل. ويمثل معامل التباين قياسا مفيدا لتشتت الدخل لأنه يظهر الانحراف المعياري كنسبة من المتوسط. وهكذا، حيث يكون المتوسط والانحراف المعياري وحدات قياس بالريالات، يكون معامل التباين "متحررة من قيود القياس"، إذ أنه ببساطة النسبة بين رقمين. وبلغت قيمة معامل التباين للأسر القطرية أقل من واحد مما يدل على أن الدخل المكافئ لهذه الأسر ليست مشتتة كثيرا.

ويدل معامل "جيني" (0.293) أيضا على أن درجة عدم المساواة في الدخل بين الأسر القطرية منخفضة. لكن قيمة معامل "جيني" لتوزيع الدخل للفرد أعلى منها للتوزيع الأسري إذ بلغت (0.390). وإذا أعطينا وزنا متساويا للأطفال والراشدين من أفراد الأسرة المعيشية وتجاهلنا وفورات الحجم لهذه الأسر، تصبح

الدخول للفرد أكثر تشتتاً من قياس الدخل المكافئ¹⁵. وبما أن مقارنات الرفاهية تكون أفضل بناء على مقارنة الدخول المكافئة، فإن معامل جيني بقيمة 0.293 يعكس التباين بين دخول الأسر القطرية بشكل أفضل.

إحصاءات توزيع الدخل، الأسر المعيشية القطرية، 2007/2006			الجدول 3.1
0.293	جيني	ريال قطري 146,295	(μ) المتوسط
3.534	p90/p10	ريال قطري 128,571	الوسيط
1.914	p75/p25	ريال قطري 94,533	(σ) الانحراف المعياري
0.201	مؤشر روبن هوود	0.646	CV (= σ / μ)

مصدر البيانات: حسبت من مسح إنفاق ودخل الأسرة، جهاز الإحصاء، قطر 2007/2006.

ويعرض الجدول 3.1 ثلاثة مؤشرات إضافية لعدم المساواة. المؤشران الأولان عبارة عن نسب مئوية عشرية: نسبة الدخول لتوزيعين نسبين عشريين مختارين من الدخل، وهما في معظم الأحيان نسبة الـ 90% ونسبة الـ 10% (p90/0/10). أما البسط في هذه النسبة فهو أعلى دخل تحصله أفقر 90% من الأسر المعيشية (المكافئ) لأقل دخل يحصله أغنى 10% من السكان). والمقام هو أعلى دخل تحصله أفقر 10% من الأسر المعيشية.

فإذا كانت الدخول موزعة بالتساوي يكون هذا العدد واحداً (1). وتدل القيمة للنسبة على مستويات أعلى من عدم المساواة في الدخل. بالطبع، إن هذا الإحصاء يقارن الدخل عند نقطتين فقط من التوزيع، وبالتالي فإنه في الواقع إحصاء انتقائي. وبما أن اختيار النسب العشرية اعتباطي، فإننا سننظر أيضاً في نسبة 25 – 75 المئوية الأقل تطرفاً (p75/p25).

إن أدنى دخل مكافئ لأغنى 10% يبلغ 3.5 أضعاف أعلى دخل لأفقر 10%. ولأغراض المقارنة نذكر أن نسبة p90/p10 التي حسبها جنكنز (2006)¹⁶ كانت 3.19 عام 1981 و 4.33 عام 1991 وهي نسبة مماثلة تقريبا للنسبة بين الأسر المعيشية القطرية. ويتوقع أن تضيّق نسبة p75/p25 النسبة العشرية إلى 1.9.

أما المؤشر الآخر الدال على عدم المساواة في الدخل، وهو غير واسع الانتشار، فيحسب على أساس نسبة الدخل الإجمالي الذي يتوجب إعادة توزيعه على الأسر المعيشية للحصول على مساواة تامة في الدخل. وهذا المؤشر يدعى "مؤشر روبن هوود"، وهو يدلنا على نسبة الدخل الأسري الإجمالي المكافئ المطلوب من

¹⁵ استعمل معامل "جيني" بيانات الدخل الأسري الخام ولم يحاول تصحيح هذه البيانات حسب حجم الأسرة وتكوينها الديموغرافي. وبلغت

قيمتها (0.295) وهي قيمة مماثلة للقيمة المتحصلة من استخدام الدخل المكافئ.

¹⁶ سنيفن جنكنز، "تقدير وتفسير قياسات عدم المساواة والفقر والرفاهية الاجتماعية باستخدام برنامج "Stata"، جامعة إسكس، 2006.

الأغنياء إعطاؤها للفقراء لتحقيق المساواة التامة في الدخل. ويعبر عنه ببيانها على أنه المسافة القسوى الواقعة بين خط المساواة التامة ومنحنى لورنز. ونحصل على القيمة القسوى $L(p) - p$ عندما تكون قيمة الخط المائل $L(p)$ تساوي واحدا، ويصح هذا عندما تكون $p = p_m$ حيث تمثل p_m نسبة الأسر المعيشية التي تحصل على أقل من متوسط الدخل.

وبلغت نسبة الأسر القطرية التي حصلت على أقل من متوسط الدخل المكافئ في عام 2007/2006، 61.75 (p=0.6175) فيما بلغت $L(0.6175)$ نسبة 41.6%. ويمكن القول إن أفقر 62% من الأسر المعيشية حصلت على 42% من إجمالي الدخل. وهكذا يكون مؤشر روبن هوود لعام 2004 ذا قيمة 42%-62%=20%. وللحصول على مساواة تامة في الدخل يتوجب تحويل 20% من الدخل الإجمالي من الأسر الثرية إلى الأسر الأفقر. ويصور الشكل (3.2) هذا الوضع من خلال الرسم البياني.

أشكال عدم المساواة

يلخص هذا الجزء الخصائص الرئيسية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل والمرتفعة الدخل. تحصل الأسر المنخفضة الدخل على دخل مكافئ أقل مما يحصل عليه أدنى 10% من فئات الدخل، بينما تحصل الأسر المرتفعة الدخل على دخل مكافئ أعلى مما يحصل عليه 90% من فئات الدخل. وتتشابه خصائص الأسر المنخفضة الدخل هذه مع خصائص الأسر التي تم تحليلها في الفصل الثاني نظرا لأن نسبة حالات الفقر بين هذه الأسر كانت 9% وهي نسبة قريبة من أدنى 10% من فئات الدخل. ويورد الجدول (3.2) الأرقام المتعلقة بهذه النسب.

تعرض المجموعة الأولى من الأشكال التحصيل التعليمي لرب الأسرة، وتُظهر أن أرباب الأسر في العشر الأدنى من فئات الدخل هم الأقل تعليما حيث حصل 4% منهم فقط على تعليم ما بعد الثانوي، بينما كان 20% منهم أميين، وحصل أكثر من 50% منهم على تعليم ابتدائي أو ما دونه. وفي المقابل نجد أرباب الأسر في أعلى 10% من فئات الدخل قد حصلوا مستويات مرتفعة من التعليم، إذ يحمل 62% شهادات ومؤهلات جامعية أو حصلوا على دراسات عليا.

ويعمل عدد أقل من أرباب الأسر ذات الدخل المنخفض مقارنة بأرباب الأسر ذات الدخل المرتفع (64% مقارنة بـ 85% على التوالي). ولا يُعزى هذا الوضع إلى البطالة، (إذ إن 3% من أرباب الأسر الفقيرة عاطلون عن العمل). فالواقع أن 25% من أرباب الأسر الفقيرة هم خارج قوة العمل نهائيا مقارنة بـ 10% من أرباب الأسر الثرية.

ويحدث حجم الأسرة المعيشية فرقا هاما بين هذه الأسر. وتتحو الأسر الأفقر إلى أن تكون أسرا كبيرة الحجم، حيث نجد 31% منها مؤلفة من 10 أفراد أو أكثر، وأن أكثر من 80% من أدنى 10% من الأسر

مؤلفة من 7 أفراد أو أكثر. ويختلف حجم أعلى 10% من الأسر دخلا حيث يتألف أكثر من 78% من هذه الأسر من 6 أفراد أو أقل (الجدول 3.2).

إن لدى حوالي 12% من الأسر المنخفضة الدخل نصيب من الدخل الناجم عن العمل لحسابهم يزيد عن نصف الدخل الإجمالي الذي تحصل عليه هذه الأسر، بينما يحصل ثلث الأسر تقريبا من أصحاب أعلى 10% من الدخل على معظم دخلهم من العمل لحسابهم.

الجدول 3.2		خصائص أدنى عشر وأعلى عشر من الأسر القطرية، 2007/2006
أدنى 10%	أعلى 10%	خصائص
		تعليم رب الأسرة
22.66	0.76	أمي
15.28	6.01	يقرأ ويكتب
18.41	3.47	ابتدائي
25.76	10.71	إعدادي
13.32	14.07	ثانوي
0.69	2.57	دبلوم
3.88	51.25	جامعي
-	11.16	دبلوم عالي
100	100	المجموع
		علاقة رب الأسرة بقوة العمل
63.98	85.00	يعمل
1.96	0.76	متعطل لكن اشتغل سابقا
1.44	-	متعطل حديثا
4.74	2.47	ربة منزل
24.83	10.81	خارج قوة العمل
3.06	0.96	معاق/عاجز
100	100	المجموع
		حجم الأسرة المعيشية
1.48	12.84	1-2
5.7	31.00	3-4
10.2	34.98	5-6
26.72	16.10	7-8
24.76	3.64	9-10
31.15	1.44	10 أو أكثر
100	100	المجموع
		مصدر الدخل:
88.05	67.22	50% < عمل حر
11.95	32.78	50% > عمل حر
100	100	المجموع

مصدر البيانات: حسبت من مسح إنفاق ودخل الأسرة، جهاز الإحصاء، قطر 2007/2006.

تتوزع الدخول المكافئة بقدر معقول من المساواة بين الأسر المعيشية القطرية. ويعتبر معامل "جيني" بقيمة (0.29) منخفضا حسب الكثير من المعايير الدولية¹⁷. فقد ارتفع معامل "جيني" في الولايات المتحدة إلى 0.47 عام 2006، فيما بلغ في المملكة المتحدة 0.36 عام 1999. أما الدول التي تقترب قيمة معامل جيني فيها من قيمته في قطر فهي: ألمانيا (0.28)، فنلندا (0.27)، السويد (0.25) والدنمارك (0.23). لكن معامل "جيني" في قطر حساس لناحية الطريقة التي يتم بها حساب تكافؤ دخول الأسر، خصوصا أن الدخل للفرد أكثر تشتتا بحيث تكون قيمة معامل "جيني" أعلى بكثير إذ تبلغ 0.39.

بشكل عام كانت الأسر ذات الدخل المنخفض أسرا كبيرة الحجم، وكان تعليم أربابها متدنيا، فيما كان أقل من ثلثهم لديهم عمل. أما الأسر في أعلى 10% من فئات الدخل فقد كانت أسرا أصغر حجما وكان تعليم أربابها مرتفعا، ويعمل أكثر من 85% من أربابها.

17 إن قيم معامل "جيني" الواردة في هذا التقرير مأخوذة من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2007:

الفصل الرابع

المضامين بالنسبة للسياسات

المضامين بالنسبة لسياسة الحماية الاجتماعية

تترتب على نتائج تحليل توزيع الدخل التي بُحثت في الفصلين الثاني والثالث بعض المضامين ذات الأهمية بالنسبة لسياسة الحماية الاجتماعية.

التحويلات الموجهة بشكل تام

يمكن للحكومة في الأمد - القصير أن ترسل التحويلات مباشرة إلى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. في الواقع إن تحليل حالات الأسر ذات الدخل المنخفض وشدتها في بيانات مسح دخل وإنفاق الأسرة يسمح لنا بتقدير حجم الأموال المطلوبة للقضاء تماما على الفقر النسبي من خلال برنامج تحويلات موجهاً بدقة تامة. وتبين لنا من هذه التقديرات أن 2691 أسرة معيشية في قطر تحصل على دخول مكافئة دون عتبة الدخل المنخفض التي نستخدمها للمقارنة. ويبلغ النقص في متوسط الدخل لدى هذه الأسر مقارنة بالعتبة المعتمدة 66ر707 ريالاً قطرياً، مما يجعل إجمالي المبلغ المطلوب لرفع كل أسرة من هذه الأسر إلى عتبة الدخل المنخفض يساوي $66ر707 \times 2691 = 179.5$ مليون ريال قطري.

يمكن إجراء حسابات مماثلة لرفع الدخل إلى عتبات دخل أخرى. مثلاً، إن مبلغ 68.7 مليون ريال يكفي لرفع كل أسرة معيشية إلى عتبة الدخل الأدنى (40% من الوسيط)، بينما يتطلب رفع هذه الأسر إلى عتبة الدخل الأعلى (60% من الوسيط). ونظراً لاختلاف عينات المسح لا توفر لنا هذه التقديرات سوى دليل لكنها تعطينا بعض الدلالة على ترتيب حجم التكاليف المباشرة لبرنامج تحويلات موجه بدقة تامة لإغاثة الأسر المعيشية التي تعاني من فقر نسبي.

تحديد الفئات ذات الأوضاع الضعيفة

إن المقارنة المرتكزة على الأدلة التي استخدمناها في هذه الدراسة تمكننا من تحديد نوع الأسرة المعيشية الأكثر تعرضاً لخطر العجز عن بلوغ مستوى معيشي مقبول.

لتحديد هذه الأسرة المعيشية عرفنا الدخل بطريقة تسمح لنا بمقارنة الرفاهة على مستوى الأسرة المعيشية. وعند استخدامنا الدخل المكافئ كمقياس للرفاه أخذنا بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للأطفال والراشدين من أعضاء الأسرة المعيشية، إضافة إلى وفورات الحجم بالنسبة للأسرة المعيشية. ومن الضروري استخدام مقاييس رفاه الأسرة المعيشية عند وضع برامج الحماية الاجتماعية. فقد تحصل الأسرة المعيشية الكبيرة الحجم على دخل كبير، لكن أفرادها ربما يكونون أفقر من أعضاء الأسر المعيشية الصغيرة الحجم. لذلك يجب تفسير دخل الأسرة المعيشية في ضوء حجمها وتركيبها الديموغرافي.

إن استخدام الدخل المكافئ كمؤشر على رفاهة الأسرة المعيشية مكننا من تقرير أن الأسر المعيشية الكبيرة الحجم هي الأكثر عرضة لفقر الدخل. ولهذا السبب، بينما نجد 9% من الأسر المعيشية تحصل دخلا يقل عن عتبة الدخل المقارنة فإن أعضاء هذه الأسر يشكلون 12% من السكان. فمن بين كل 11 أسرة معيشية توجد أسرة واحدة في وضع فقر نسبي، بينما نجد فردا واحدا من بين كل 8 أفراد في وضع فقر نسبي.

فقر الأطفال

غالبا ما يكون لدى الأسر المعيشية الكبيرة عددا أكبر من الأطفال، وهكذا نجد أن 14% من الأطفال في قطر ينتمون إلى أسر ذات دخل محدود. وبينما ينتمي راشد واحد من كل 10 راشدين إلى أسر محدودة الدخل، فإن طفلا واحدا من كل 7 أفراد ينتمون إلى هذه الأسر. ويمكن للحرمان في سن الطفولة أن يحد من الفرص المتاحة أمام الأطفال المحرومين، إذ عادة ما يعاني الفقراء من تغذية سيئة وينقطعون عن التعليم فر مراحه الدنيا. وهذه البداية الضعيفة تعني أن الأطفال سيواصلون العيش في ظل فقر نسبي عندما يصبحون راشدين. إن أطفال اليوم الفقراء اليوم هم راشدو الغد الفقراء. وهذا يستدعي وضع سياسات تدخل لكسر حلقة نقل الحرمان من جيل إلى آخر¹⁸.

وينبغي توجيه برامج الرعاية تحديدا نحو الأسر المعيشية التي لديها أطفال. وربما توجد ضرورة لدعم تعلم أطفال الأسر المحدودة الدخل لرفع مستويات تحصيلهم التعليمي وتحسين فرص حصولهم على وظائف ذات رواتب جيدة عندما يكبرون.

إن دعم مخرجات التعلم لدى الأطفال الذين يعيشون في أسر ضعيفة الحال نسبيا يتعدى ما يقدمه نظام التعليم الرسمي. فهذا الدعم يستهدف تحسين البيئة المنزلية انسجاما مع المنهج الكلي للعناية برفاهة الأطفال منذ ولادتهم.

تشمل المقاييس التي يمكن أن تحدد مخرجات التعلم لدى هؤلاء الأطفال: تشجيع الأبوين على تخصيص وقت يقضونه مع أطفالهم في المطالعة والكتابة ويشاركونهم الأنشطة الترفيهية. وهناك أخصائيون آخرون يدعون إلى التوعية ما - قبل المدرسة، واعتماد مقاييس تقلل التغيب عن المدرسة، وخلق ثقافة تعلم في البيت.

تُظهر الأدلة الدولية أن لزيادة اهتمام الأبوين بشؤون أبنائهم آثارا إيجابية على الأداء الأكاديمي للأبناء، حيث يرتفع مستوى تحصيلهم وتزداد مقدرتهم المعرفية، وترتفع مهارات حل المشكلات لديهم، ويتحسن دوامهم المدرسي، ويقل عدد مشكلاتهم السلوكية في المدرسة (2001).

¹⁸ لهذا السبب بالذات وضعت حكومة المملكة المتحدة غايات واضحة لمعالجة معدلات فقر الأطفال بدلا من معالجة معدلات فقر الأسر المعيشية أو الأفراد.

يمكن لبرامج الرعاية الاجتماعية الموجهة أن تقدم مساعدة فورية للأسر المعيشية الأفقر في الأمد - القصير، لكن في الأمد - الطويل من الضروري تمكين هذه الأسر من تحصيل دخل كافٍ بنفسها والاستغناء عن الدعم الحكومي. وقد تبين لنا أن الأسر المعيشية أكثر عرضة للوقوع في الفقر النسبي عندما يكون عندما يكون لديها عدد صغير من الأفراد العاملين.

إن لدى معظم الأسر المعيشية المحدودة الدخل فرد واحد من أفرادها على الأقل لديه عمل. وأظهر تحليلنا الكمي أن وجود فرد آخر يعمل من أفراد الأسرة المعيشية يخفض احتمال تحول هذه الأسرة إلى أسرة محدودة الدخل. وربما يتطلب تشجيع أفراد الأسرة الآخرين على العمل تدخل على صعيد السياسات. فإن الكثير من الأمهات في الأسر المحدودة الدخل غير متعلّقات أو حصلن تعليماً مدرسياً محدوداً، الأمر الذي يجعل من الصعوبة عليهن إيجاد عمل مقبول اجتماعياً.

كما إن الكثير من الأمهات اللاتي لديهن أطفال صغار قد يجدن صعوبة في متابعة مستقبلهم المهني. أما الأمهات من الأسر المعيشية المحدودة الدخل فقد يصعب عليهن متابعة مستقبلهن المهني من دون حصولهم على المساعدة في الأعمال المنزلية التي تتوفر للأمهات من الأسر المعيشية الأفضل حالاً. وبالتالي، هناك حاجة إلى دعم الدولة لبرامج رعاية الأطفال لتشجيع النساء على المشاركة في قوة العمل. ومن خلال هذه الإجراءات يكتسب الاتجاه الحالي نحو زيادة مشاركة القطريين في قوة العمل زخماً قوياً.

توجيه سياسة الحماية الاجتماعية

لقد عرفنا الفقر النسبي في هذه الدراسة على أنه يشمل الأسر المعيشية التي يقل دخلها المكافئ عن نصف الدخل الوسيط. إن استخدام هذه الطريقة الكمية يمكّن صناع السياسات من رصد نجاح أو فشل السياسات الهادفة إلى تحسين رفاة الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. وسوف يتبين من المسح القادم لدخل وإنفاق الأسرة في قطر هل انخفض أو ارتفع عدد الأسر المعيشية ذات الدخل المكافئ التي تقل عن عتبة الدخل المعتمدة.

نصف في الملحق كيف يمكن رصد حالات الفقر النسبي وشدتها من فترة زمنية إلى أخرى. وبما أن مسح دخل وإنفاق الأسرة الحالي يقتصر على سنة واحدة 2007/2006¹⁹، قمنا في الملحق بتحليل بيانات مسحي 2006 و 2008 لإظهار كيف يمكن تقييم ورصد الإجراءات المنبثقة عن السياسات لفترات زمنية. ويجمع مسح القوى العاملة البيانات عن دخل الأسر المعيشية من الوظيفة، لكنه لا يوفر أي معلومات عن دخلها من العمل الحر (الأشخاص الذين يعملون لحسابهم) أو دخلها من الأصول أو من التحويلات العامة أو الخاصة.

¹⁹ تُفدّ مسح دخل وإنفاق الأسرة السابق عام 2001.

وأن غياب هذه المعلومات يجعل تحليلنا ناقصا لكنه في الوقت نفسه يبين لنا كيف يمكن لتحليل عتبات الدخل المنخفض أن يدل على تطور الفقر النسبي عبر الزمن.

لقد حسبنا نسب حالات الدخل المنخفض من الوظيفة وشدتها لعامي 2006 و 2008 عبر استخدام عتبة الدخل المنخفض الخاصة بكل سنة من هاتين السنتين. وكان خط الفقر النسبي من الدخل لعام 2006 يساوي نصف الدخل الوسيط المكافئ لتلك السنة، بينما كان خط الفقر النسبي من الدخل لعام 2008 يساوي نصف الدخل الوسيط المكافئ لعام 2008. ومن المعروف أن خط الفقر يتغير مع تغير الوسيط عند قياس الفقر النسبي. وهكذا، عندما نقول أن معدل الفقر النسبي انخفض بين عامي 2006 و 2008 يكون هذا المعدل قد انخفض على الرغم من كون عتبة الدخل المستخدمة عام 2008 كانت أعلى من نظيرتها عام 2006.

ويبين الملحق كيف للمسوحات أن ترصد الفقر المطلق أيضا ويمكننا حساب نسب حالات الدخل المحدود وشدتها عام 2008 باستخدام عتبة الدخل المعتمدة عام 2006 (المعدلة حسب تضخم أسعار المستهلك بين عامي 2006 و 2008). وبهذه الطريقة نستخدم معيار العام 2006 لتحليل بيانات العام 2008، وبالتالي فإن قياساتنا لهاتين السنتين تعكس التغيرات في وضع الفقر المطلق حيث نطبق المعيار المطلق على المعيار النسبي الذي اعتمده عام 2006²⁰.

إن المقاربة المرتكزة على الأدلة التي استخدمناها في هذه الدراسة مفيدة أيضا لصناع السياسات عند قيامهم بوضع أهداف برامج الحماية الاجتماعية. مثلا، وضعت الحكومة البريطانية عام 1999 هدف تخفيض الفقر بين الأطفال إلى النصف بحلول العام 2010. وعلى الرغم من احتمال عدم تحقيق هذا الهدف، فإن شكل نقطة مرجعية تقارن المخرجات على أساسها.

بالطبع، إن الفقر النسبي يمثل بعدا واحدا من بين عدة أبعاد للحرمان النسبي، لكنه يظل بعدا مهما. وتوفر المقارنة الكمية التي استخدمناها في هذه الدراسة لصناع السياسات الفرصة لوضع أهداف خفض معدلات الفقر ورصد مدى فعالية البرامج التي ينفذونها بمرور الزمن.

البيانات المطلوبة

يجب أن تركز سياسة الحماية الاجتماعية في قطر على تدفق منتظم للبيانات المناسبة العالية الجودة. ويدل تحليل مسح دخل الأسرة وإنفاقها الذي أجريناه في هذه الدراسة على ضرورة استكمال البيانات المتداخلة عن دخل الأسر المعيشية وإنفاقها ببيانات طويلة.

إن مسحا واحدا كالمسح الذي حللناه في هذا التقرير يوفر مصدرا ثريا للمعلومات عن الفقر النسبي وتوزيع الدخل وخصائص الأسر المعيشية المرتبطة بهما. لكن المسوحات من هذا النوع لا تكشف إلا القليل عن

²⁰ هذه هي المقاربة التي تستخدمها حكومة المملكة المتحدة في رصد حالات الفقر عبر الزمن. وهذه المقاربة تقيس اتجاهات الفقر النسبي والفقر المطلق، حيث يتحدد الفقر المطلق بخط دخل الفقر النسبي لسنة سابقة.

دوام مستوى معيشة الأسر. مثلا، ربما تكون أسرة ما ظهرت في عينة المسح في فترة كان بعض أفرادها في فترة تعطل نتيجة انتقالهم من عمل إلى آخر مما يخفض دخولهم مؤقتا.

وهكذا فقد تقع أسر العينة ضمن فئة الأسر التي تعاني من فقر نسبي، لكن لا يتوقع استمرارها ضمن هذه الفئة بعد حصول أفرادها على عمل جديد. ويمكن مقارنة هذه الأسرة بأسرة يمتلك أفرادها مهارات متدنية ويجدون صعوبة في إيجاد عمل والمحافظة عليه. وتشكل الأسرة الثانية تحديا على صعيد سياسة الوقاية من الفقر أصعب مما تشكله الأسرة الأولى. فالواقع أن استمرارية الدخل المنخفضة هي التي تفضي إلى انخفاض مستوى الرفاهة وانخفاض تقدير الذات لدى أفراد الأسرة. لكن يستحيل التعرف على هذه الأسر المعيشية من خلال تحليل بيانات مسح لمرّة أو للحظة واحدة.

أما إذا كان هناك ما يطلق عليه جنكنز (جنكنز 2006) اسم "مخضّة القاع الأسفل" التي تدخلها الأسر وتخرج منها، فمن الأهمية بمكان أن نفهم ديناميكيات الفقر. وتوجد عدة حلول لذلك. الحل الأول مكلف ماليا لكنه مفيد جدا ويحمل في طياته الكثير من المعلومات، وهو عبارة عن إجراء مسح طولي يسجل المعلومات عن الأسر المعيشية خلال فترات زمنية متتابعة. وفي مقدور هذا المسح التعرف على الأسر التي تستمر في حال من الفقر مما يساعد على رسم سياسة أفضل لمساعدتها.

أما المقاربة الثانية الأقل طموحا والتي يمكن تنفيذها بتكاليف أقل فإنها تتمثل في جمع بيانات عن الأسرة أثناء إجراء المسح ذات صلة بالفقر المزمن. فالأسرة المعيشية التي تحصل مؤقتا على دخل منخفض عادة ما تمتلك من السلع المعمرة ما يمتلكه الأسر الأفضل حالا، بينما لا تمتلك الأسر الواقعة في حال فقر مزمن أو دائم مثل هذه السلع. وينتشر حاليا بشكل متزايد عند تحليل الفقر استعمال مجموعة مؤشرات تتجاوز مؤشري الدخل والإنفاق. ويمكن اعتبار الأسر المعيشية فقيرة إذا كانت دخولها ونفقاتها منخفضة وإذا وجد دليل على معاناتها من حال فقر دائمة.

ففي إيرلندا يتم الجمع بين الدخل الأسري الذي يمكن إنفاقه لكل راشد مكافئ مع مؤشر "الحرمان النسبي" للوصول إلى تعريف للفقر. وعادة ما يُشار إلى هذه المقاربة باسم "الطريقة الإيرلندية"²¹. ويتألف هذا الدليل حاليا من ثمانية مؤشرات حرمان أساسية هي:

• عدم امتلاك:

- ثياب جديدة، وامتلاك ثياب مستعملة.
- وجبة تشتمل على اللحم أو السمك أو الدجاج كل يومين.
- معطف واقٍ من المطر والبرد.
- زوجين صالحين من الأحذية.
- وجبة من شرائح العجل أو ما يعادلها مرة في الأسبوع.

²¹ تم تحديد مؤشرات الحرمان لأول مرة عام 1987 من قبل معهد إيرلندا للبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

• أو المعاناة من:

- مشكلات ديون ناجمة عن مصاريف الحياة اليومية.
- قضاء يوم خلال الأسبوعين المنصرمين دون وجبة دسمة.
- البقاء دون تدفئة خلال السنة الماضية بسبب نقص المال.

فإذا كانت أسرة معيشية في إيرلندا تحصل على دخل لكل راشد مكافئ يقل عن 60% من متوسط أو من وسيط الدخل وتفتقر على الأقل إلى مؤشرات دليل الحرمان الأساسية، فإنها تُصنّف كأسرة تعاني من "فقر مستمر". أما حكومة المملكة المتحدة فإنها تستخدم حالياً تعريفاً للفقر ذا ثلاث شعب هي: قياس للدخل النسبي، وقياس للدخل المطلق، ومؤشر على الحرمان المادي مشابه للمؤشر الإيرلندي. ويمكن ببساطة تطبيق مقارنة مشابهة على الوضع القطري.

Economic Planning Unit and UNDP (2008), *Malaysia: Measuring and Monitoring Poverty and Inequality*, UNDP Malaysia, Kuala Lumpur

Eurostat (2003), *European Social Statistics – Income Poverty and Social Exclusion; 2nd Report*, Luxembourg

Foster, J., J. Greer and E Thorbecke (1984) 'A Class of Decomposable Poverty Measures', *Econometrica*, 48, 437-448

Fan, X. and Cheng, M (2001), Parental Involvement and Student's Academic Achievements: A Meta-Analysis, *Educational Psychology Review*, Vol. 13, pp 1-22.

Jenkins, S. (2006), *Estimation and Interpretation of Measures of Inequality, Poverty and Social Welfare Using Stata*, University of Essex.

Jenkins, S. and P Lambert (1997) 'Three I's of Poverty Curves, with an Analysis of UK Poverty Trends', *Oxford Economic Papers*, 49, 317-327.

Kabeer, Naila (2000), Social Exclusion, Poverty, and Discrimination: Towards an analytical Framework. *IDS Bulletin* 31:4

Melhuish, E., Sylva, C., Sammons, P., Siraj-Blatchford, I. and Taggart, B. (2001). *Social, behavioural and cognitive development at 3-4 years in relation to family background*, The effective provision of pre-school education, EPPE project. DfEE: London: The Institute of Education.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2001), *The DAC Guidelines: Poverty Reduction*, Paris

Qatar Statistics Authority (2008), *Analytical Summary: Household Expenditure and Income Survey, 2006/7*, Doha

Qatar Statistics Authority, CPI Deflators, <http://www.qsa.gov.qa/eng/CPI.htm>, Accessed November 2009

UNDP (United Nations Development Programme) (2009), *Human Development Report 2009. Overcoming barriers: Human mobility and development*. Palgrave Macmillan, New York

UNDP (United Nations Development Programme) (2002), *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*, Jordan

UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia) (2008), *Social Exclusion in the ESCWA Region*, Unpublished Monograph, Beirut

World Bank (2007), *2007 World Development Indicators* - http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/table2_7.pdf, Accessed November 2009

ملحق

أثر الأزمة المالية العالمية على القطريين ذوي الأوضاع الضعيفة

تحليل مسح القوى العاملة لعامي 2006 و 2008

نقوم في هذا الجزء بتحليل عدم المساواة في الدخل من العمل في قطر في عامي 2006 و 2008 باستخدام المعلومات الموجودة في مسوحات القوى العاملة لهاتين السنتين. إن الدخل من العمل مقياس محدود مقارنة بالدخل في مسح إنفاق ودخل الأسرة الذي يضيف إليه الدفعات العينية ومصادر الدخل الأخرى.

وهذا التحليل هو موضع اهتمام خاص لأنه قد يلقي بعض الضوء على تأثيرات الأزمة المالية العالمية على عدم المساواة في الدخل في قطر. وطبقا لتقارير الحسابات القومية المنشورة فإن تأثير الأزمة على النشاط الاقتصادي في قطر كان أقل مما هو متوقع. ويوضح الجدول A 1-1 تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لقطر للفترة 2006-2008.

إجمالي الناتج المحلي لقطر، 2006-2008						الجدول A1.1
مليون ريال قطري بالأسعار الحالية			النسبة المئوية للنمو السنوي			السنة
الناتج المحلي الإجمالي	النفط والغاز	غير النفط والغاز	الناتج المحلي الإجمالي	النفط والغاز	غير النفط والغاز	
206,644	118,168	88,476				2006
258,591	142,310	116,280	25.1	20.4	31.4	2007
365,483	212,777	152,706	41.3	49.5	31.3	2008

مصدر البيانات: موقع جهاز الإحصاء القطري www.qsa.gov.qa

لا يبدو أن للأزمة المالية تأثيرا كبيرا على الأنشطة الاقتصادية في قطر خلال الفترة التي يغطيها مسح القوى العاملة (2006 و 2008) اللذان يقوم هذا التقرير بتحليلهما. ونحن نتوقع أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 قد تكشف عن قصة مختلفة بناء على تقديرات الحسابات القومية لهيئة الإحصاء القطرية للربع الأخير من عام 2008 والربع الأول من عام 2009.

فقد هبطت مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الغاز في الربع الرابع من عام 2008 والربع الأول والثاني من عام 2009. كما هبطت أيضا مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من قطاع البترول بصورة كبيرة في الربع الرابع من عام 2008 وبصورة أقل في الربع الأول من عام 2009 وتعافت قليلا في الربع الثاني

من عام 2009. ودمج القطاعين معا فإن مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من البترول والغاز في الربع الثاني من عام 2009 كانت حوالي نصف مستوياتها في الربع الثالث من عام 2008. ويمكن أن تكون تأثيرات تلك التغيرات على الدخل وتوزيعه واضحة في مسح القوى العاملة لعام 2009.

بيانات وتعريفات الدخل في مسوحات القوى العاملة

يستند تحليلنا إلى مسح القوى العاملة لعامي 2006 و 2008 لجهاز الإحصاء القطري. وهذه البيانات تقدم تفاصيل كثيرة عن سمات سوق العمل للأفراد القطريين وغير القطريين. وباستخدام السجلات الفردية في مسح القوى العاملة يمكننا تجميع مجموعات بيانات دخل الأسرة لعامي 2006 و 2008 ثم استخدامها لتحليل توزيع الدخل على الأسر لتلك السنوات. ونظرا لأن الأسر تتقاسم الموارد فإن تلك البيانات هي الوحدة الأكثر ملائمة لتوزيع الدخل.

يحتوي مسح إنفاق ودخل الأسرة لعام 2007/2006 الذي شمل 1,203 أسرة قطرية على مزيد من التفاصيل حول نطاق واسع من مصادر الدخل: الدخل من التوظيف والدخل من العمل الحر والدخل من العقارات والتحويلات الحكومية... الخ. وتقوم مسوحات القوى العاملة فقط بتسجيل دخل التوظيف الشهري لكل فرد²². ونعرف من مسح دخل الأسرة وإنفاقها أن متوسط الحصص لدخل التوظيف ودخل العمل الحر من مجموع دخل الأسرة كان 60% و 30% على التوالي.

في تحليل سجلات الدخل لمسح القوى العاملة نقوم بتغطية أهم مصدر للدخل والذي قد يكون له حساسية خاصة إزاء الصدمات الاقتصادية الكلية. ولكننا غير قادرين على تحليل التغيرات في مستوى وتوزيع دخل العمل الحر الذي من المرجح أن يكون أيضا ذا حساسية عالية تجاه تقلبات دورة الأعمال. والتحذير الآخر من استخدام مسح القوى العاملة في هذا التحليل هو أننا لن نكون قادرين على النقاط أثر التحويلات الحكومية المستخدمة في التعويض عن الخسارة في الإيرادات من المصادر الأخرى نظرا لمحدودية بيانات الدخل في مسح القوى العاملة.

وعن طريق تجميع دخول كل فرد في الأسرة نقوم باستنتاج دخل التوظيف الإجمالي للأسرة. وقد قمنا فقط بتحليل الأسر الموجودة في مسح القوى العاملة التي لديها دخل توظيف ايجابي. وشملت عينة مسح القوى العاملة لعام 2006 (1,724) أسرة معيشية مقابل 1,877 أسرة معيشية في عينة مسح القوى العاملة لعام 2008.

²² تم تسجيل دخول الأجور والرواتب بصورة يومية أو أسبوعية بالنسبة لعدد قليل من الأفراد في دراسات القوى العاملة. وقد تم تعديل تلك الدخول على أساس شهري.

يعرض الجدول A 1-2 ملخصاً لبعض الإحصائيات الخاصة بمسح القوى العاملة لعام 2006 و 2008 المكافئة لدخل التوظيف الشهري²³. كان متوسط دخل الأسرة في عام 2008 أعلى بنسبة 55% من متوسط دخل الأسرة في عام 2006. وللحصول على دخل التوظيف الحقيقي قسّمنا الدخل المكافئة لعام 2008 على نسبة مؤشر أسعار المستهلك في عام 2008 إلى مؤشر المستهلك في عام 2006²⁴ والنتيجة موضحة في الجدول رقم 1-2 في الخانة التي عنوانها "2008 الحقيقي".

كانت الدخل المكافئة الحقيقية في عام 2008 أعلى بنسبة 19% منها في عام 2006 وهو ما يشكل نسبة نمو سنوي مقدارها حوالي 9%. ويبدو أن الاضطرابات الاقتصادية العالمية كان لها تأثير قليل جداً على متوسط دخول القطريين وعلى الأقل مع حلول العام 2008. وفيما يلي يتم التعبير دائماً عن الدخل في عام 2008 بالقيمة الحقيقية أي بأسعار المستهلك في عام 2006 باستخدام معامل انكماش مؤشر أسعار المستهلك.

دخول التوظيف الشهري المكافئ - الأسر القطرية - مسح القوى العاملة، 2006 و 2008				الجدول A1.2	
دخول الأسرة المكافئ بالريال القطري					
السنة	الالتواء	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	
2006	2.17	4092	5938	6694	
2008	1.41	6058	9167	10363	
2008 الحقيقي	1.42	4629	7004	7918	
ديموغرافية الأسرة					
الراشدون المكافئون			حجم الأسرة		
السنة	الوسيط	المتوسط	الوسيط	المتوسط	
2006	3.3	3.49	7	7.06	
2008	3.3	3.65	7	7.38	

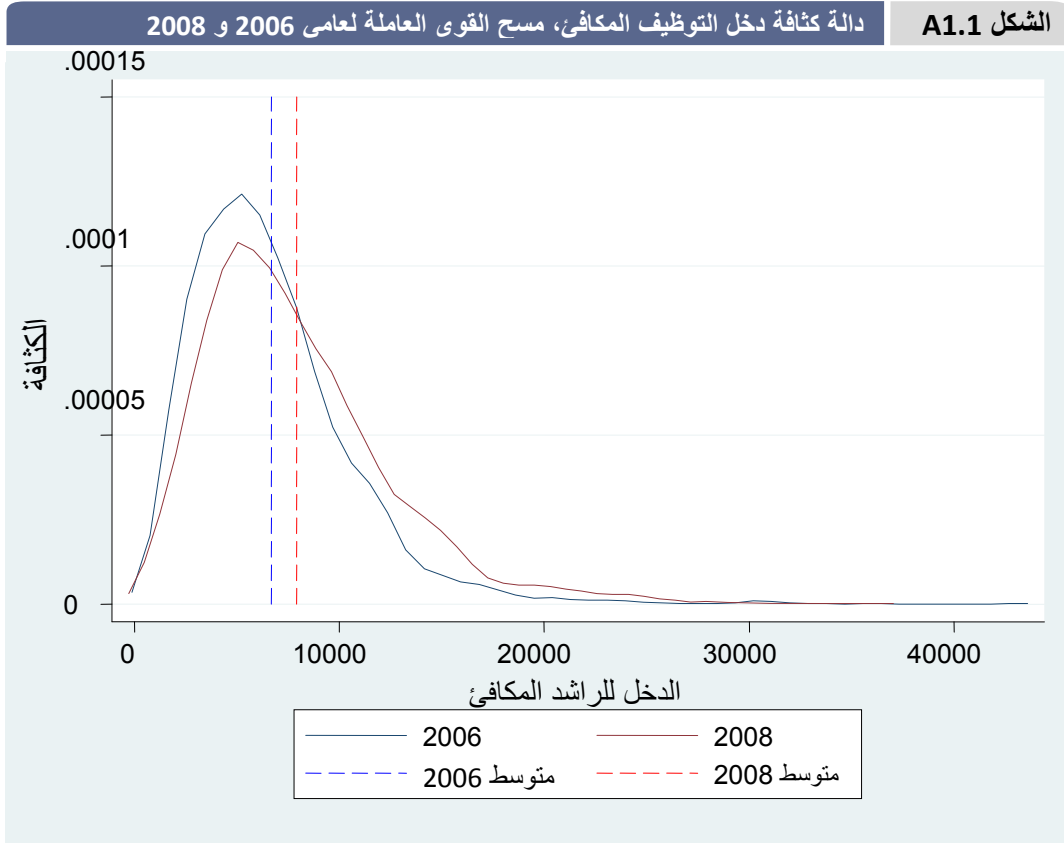
مصدر البيانات: حسب من مسح القوى العاملة، جهاز الإحصاء، قطر، 2006 و 2008.

قياسات عدم المساواة

يبين الشكل A1.1 توزيع الدخل لعامي المسح باستخدام أساليب الشدة. ويشير هذا الشكل إلى أن الدخل كانت موزعة بصورة أكثر توازناً في عام 2008. وقد انخفض عدد الأسر ذات الدخل المنخفض وارتفع عدد الأسر ذات الدخل المتوسط في عام 2008. كما يشير الشكل إلى أن الدخل الحقيقية للأسر الأكثر فقراً تنمو بمعدل أسرع من المتوسط ولذلك انخفضت أعداد تلك الأسر الفقيرة في عام 2008.

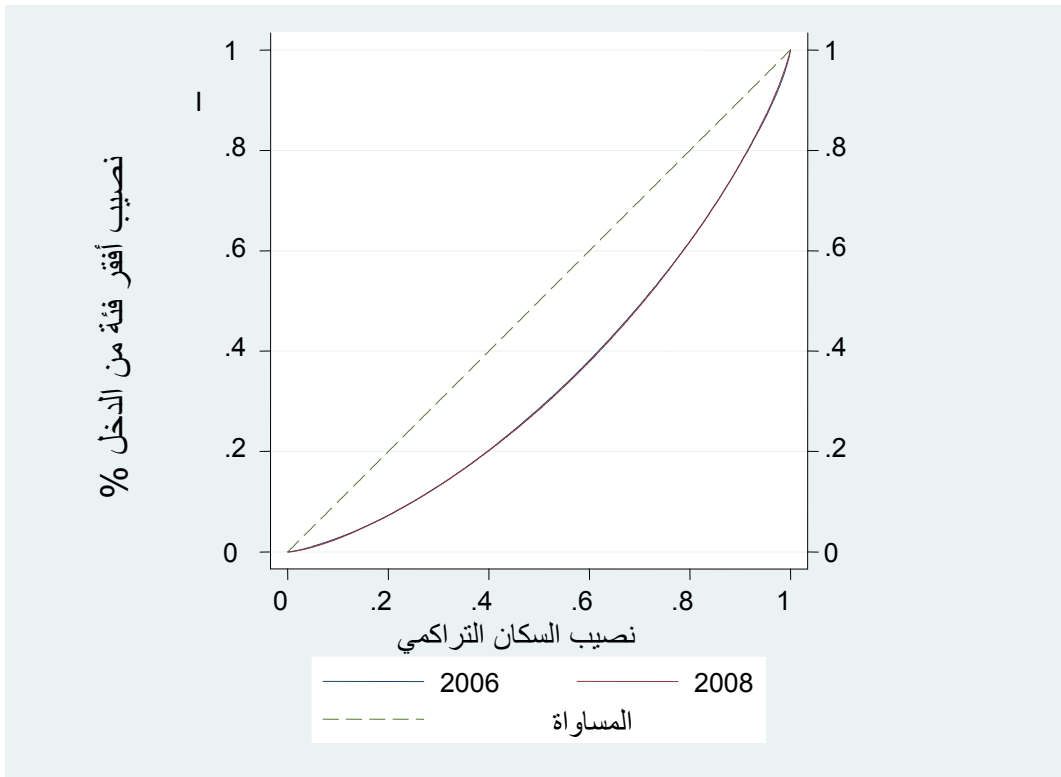
²³ نظراً لأن دراسة القوى العاملة تحتوي على معلومات عن دخل التوظيف فقط فإننا فيما يلي سنشير ببساطة إليه بالدخل. جميع الإحصائيات في هذا التقرير تم ترجيحها بواسطة عينات الدراسة.

²⁴ مؤشر أسعار المستهلكين في عام 2008 كان 174.37 (عام الأساس هو 2001) وفي عام 2006 كان المؤشر 133.23. المصدر: <http://www.qsa.gov.qa/eng/CPI.htm>



مصدر البيانات: حسب من مسح القوى العاملة، جهاز الإحصاء، قطر، 2006 و 2008.

يوضح الشكل A1.2 منحنيات لورنز للدخول المكافئة لعامي المسح. إن الاختلافات في دالة الشدة المرسومة في الشكل A1.1 ليس لها أثر ظاهر على منحنيات لورنز في الشكل A1.2. ويبدو أن المنحنيين متزامنان.



مصدر البيانات: حسب من مسح القوى العاملة، جهاز الإحصاء، قطر، 2006 و 2008.

يعرض الجدول A1.3 مؤشرات عدم المساواة لعامي 2006 و 2008. ولم يتغير معامل جيني خلال فترة العامين. ولا يتوقع أن تتغير مؤشرات عدم المساواة بدرجة كبيرة خلال عامين ولكن التغير الذي يمكن رصده في المؤشرات الأخرى يشير إلى توزيع أكثر عدلا للدخل بصورة حدية، وهو ما يؤكد التغيرات في توزيع الدخل في الشكل A1.1.

كانت نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط- معامل التباين - أقل في عام 2008. وتشير النسب المئوية أيضا إلى توزيع أكثر عدلا بصورة حدية، في عام 2006 كان الدخل المكافئ لأفقر الأسر في أعلى 10% من العاملين 4.6 أضعاف الدخل المكافئ لأغنى الأسر في أقل 10% من العاملين. وقد انخفض هذا الرقم إلى 4.5 أضعاف في عام 2008. ويبدو أن الأزمة المالية لعام 2007-2008 لم يكن لها تأثير سلبي يمكن رصده على متوسط الدخل في قطر ولم يكن لها تأثير على توزيع دخل الأسر المعيشية من العمل.

مسح القوى العاملة لعام 2006			
0.31	جيني	6,694 ريال قطري	(μ) المتوسط
4.62	p90/p10	5,938 ريال قطري	الوسيط
1.94	P90/p50	4,092 ريال قطري	(σ) الانحراف المعياري
2.16	p75/p25	0.61	CV (= σ / μ)
مسح القوى العاملة لعام 2008			
0.31	جيني	7,918 ريال قطري	(μ) المتوسط
4.49	p90/p10	7,004 ريال قطري	الوسيط
1.98	P90/p50	4,629 ريال قطري	(σ) الانحراف المعياري
2.22	p75/p25	0.59	CV (= σ / μ)

مصدر البيانات: حسب من مسح القوى العاملة، جهاز الإحصاء، قطر، 2006 و 2008.

حالات الدخل المنخفض

إذا حسبنا أن عتبة الدخل المنخفض المكافئ هي 50% من الدخل الوسيط وطبقناها على مسح القوى العاملة لعامى 2006 و 2008 للأسر القطرية نجد أن عدد حالات الدخول المنخفضة وشدتها سترتكز على عتبتين مختلفتين في هاتين السنتين. وعلى سبيل المثال، في عام 2006 كان الدخل الوسيط المكافئ 5938 ريالاً قطرياً، ولذلك كان مستوى العتبة لهذا العام هو: $5938 \times 0.5 = 2969$ ريالاً قطرياً.

وكانت العتبة في عام 2008 (بأسعار عام 2006) 3502 ريالاً قطرياً. ونقوم أيضاً بقياس حالات وشدة الدخول المنخفضة في عام 2008 باستخدام عتبة عام 2006 لنجد أن المؤشرات المرتكزة على هذه العتبة تعبر عن قياسات الدخل المنخفض "المطلق" لأن قيمة العتبة هي نفسها في هذين العامين. ويتضمن الجدول A1.4 هذه التفاصيل.

تشير حالات الدخل المنخفض إلى عدد هذه الحالات كنسبة مئوية من الأسر التي يقل دخلها عن حد العتبة المعتمد. ففي عام 2006 كان لدى 15% من الأسر دخل مكافئ يقل عن نصف الدخل الوسيط لذلك العام. وفي عام 2008 كان لدى 13% من الأسر دخل يقل عن عتبة الدخل في ذلك العام. ولذلك فإنه حتى بمقياس عتبة "الدخل النسبي" فإن حالات الدخل قد تناقصت كما أن دخول أفقر الأسر القطرية قد نمت بمعدل أسرع من المتوسط مما أدى إلى انخفاض نسبة الأسر التي لديها مستويات دخل تعادل نصف الوسيط.

وكما هو واضح من 95% من فواصل الثقة (الموضحة بين قوسين) فإن الاختلاف في عدد الحالات التي تم قياسها يمكن أن يكون راجعا إلى اختلاف العينات. ولا يمكننا أن نرفض الفرض الصفري بأن عدد الحالات هو نفسه في هذين العامين.

نظرا لأن عتبة الدخل المطلق أقل، فإن حالات الدخل المنخفض وفقا لهذا المقياس يكون منخفضا بدرجة كبيرة (العمود الأخير في الجدول A1.4). وكان 9% فقط من الأسر القطرية لديهم دخول أقل من نصف الدخل الوسيط لعام 2006.

حالات الدخل المنخفض (Po) وشدها (P1) للأسر القطرية، مسح القوى العاملة عامي 2006 و 2008			الجدول A1.4
2006	2008		
	عتبة 2008	عتبة 2006	القياس
ريال قطري 2,969	ريال قطري 3,502	ريال قطري 2,969	عتبة الدخل المكافئ
15.2 (13.43 – 16.93)	12.9 (11.27 – 14.54)	9.0 (7.62 – 10.43)	حالات الدخل المنخفض (%)
4.1 (3.51 – 4.67)	4.1 (3.46 – 4.79)	2.9 (2.33 – 3.46)	شدة الدخل المنخفض (%)

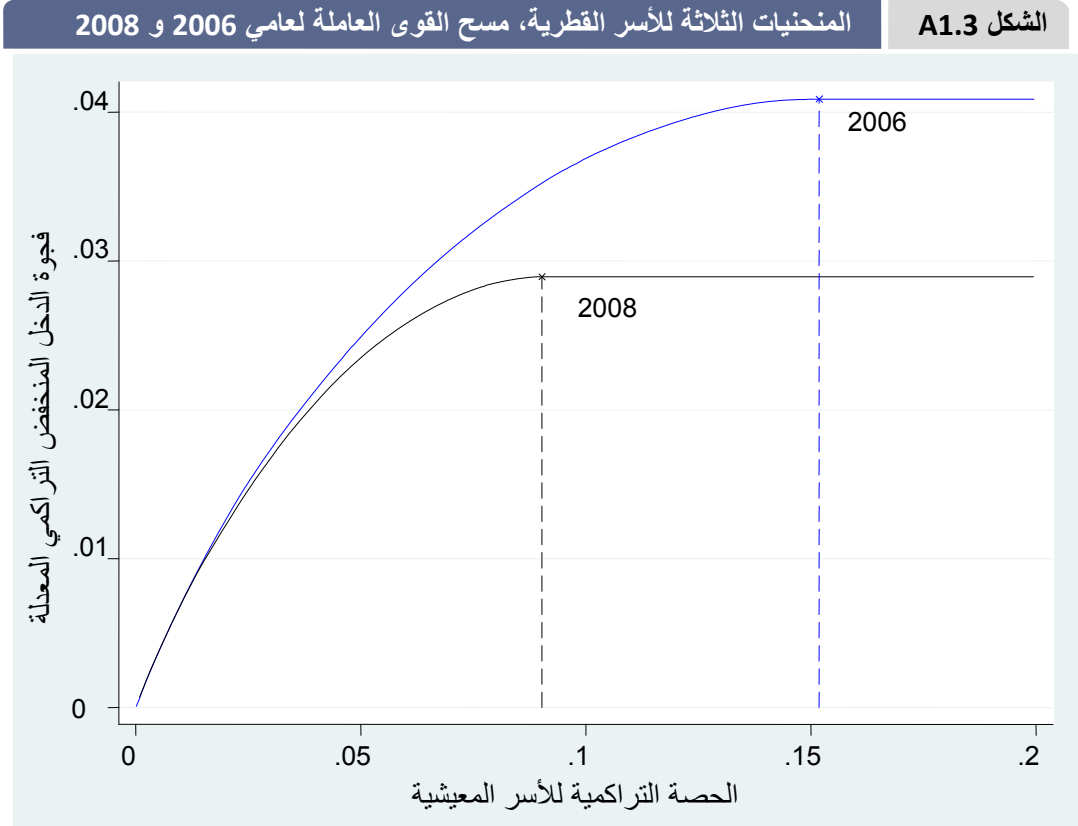
ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي الـ 95% لفواصل الثقة مصدر البيانات: حسب من مسح القوى العاملة، جهاز الإحصاء، قطر، 2006 و 2008.

باستخدام العتبة النسبية نجد أن شدة الدخل المنخفض بين الأسر القطرية في مسحي القوى العاملة قد بلغت حوالي 4% لكلا العامين. وباستخدام عتبة العام 2006 كحد للدخول في عام 2008 فإن شدة الدخل المنخفضة تهبط إلى 2.9%.

ويمكن عرض حالات وشدة الدخل المنخفضة من خلال المنحنيات الثلاثة للفقر، وهي الوسيلة البيانية التي اقترحها جينكينز و لامبرت (1997)²⁵. وبدءا بأفقر الأسر القطرية على طول المحور الأفقي X نقوم بقياس الحصة التراكمية لتلك الأسر عند مستويات أعلى متوالية للدخول المتكافئة. وعندما قمنا بتغطية أفقر 15% من السكان في عام 2006 و 9% في عام 2008 قمنا بتغطية جميع الأسر التي لديها دخل مكافئ تحت مستوى العتبة. وعلى المحور العمودي (y) نقوم بقياس فجوة الدخل المنخفض التراكمي المعدلة (التي حسب متوسطها لجميع الأسر القطرية).

²⁵ جنكينز إس و بي لامبرت (1997) "المنحنيات الثلاثة للفقر، مع تحليل اتجاهات الفقر في المملكة المتحدة". أوراق أكسفورد الاقتصادية 27-317، 49

فجوة الدخل المنخفض المعدل هي الفجوة بين دخل الأسرة وعتبة الدخل المنخفض، ويتم التعبير عنها كنسبة من العتبة نفسها. ولذلك فإننا عندما نصل إلى آخر (أغنى) عتبة الدخل المنخفض، تصبح المنحنيات الثلاثة أفقية. وتعطي النقطة على محور y حيث يحدث ذلك قياس الشدة P_1 ، والنقطة على طول المحور x هي الحالات P_0 . ويعرض الشكل A1.3 المنحنيات الثلاثة لعامي 2006 و 2008، باستخدام عتبة الدخل لعام 2006 في كلتا الحالتين. وتنخفض قياسات الحالات والشدة مع انتقالنا من العام 2006 إلى العام 2008. (الشكل A1.3).



مصدر البيانات: حسب من مسح القوى العاملة، جهاز الإحصاء، قطر، 2006 و 2008.

حالات الدخل المنخفض: الأطفال والراشدون

معدلات حدوث الدخل المنخفض التي وردت في الجزء السابق هي نسب الأسر التي يقل دخلها عن عتبة معينة. تلك الأسر من ذوي الدخل المنخفض تكون في كثير من الأحيان أسرا كبيرة الحجم لديها الكثير من الراشدين والأطفال. وكنتيجة لذلك فإن نسب الراشدين والأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية ذات دخل منخفض تكون أعلى بكثير من نسب الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. ويعرض الجدول A1.5 معدلات الحالات بالنسبة للأسر وللأفراد الراشدين والأطفال (من هم دون سن الرابعة عشرة).

ترتكز حالات الدخل المنخفض الواردة في الجدول A1.5 على عتبة الدخل لعام 2006. وقد حصلت 15% من الأسر في عام 2006 على دخل من العمل أقل من نصف وسيط الدخل بينما كان ما يزيد عن 20% من الأطفال في قطر يعيشون في تلك الأسر و 18% من جميع الراشدين كانوا أيضا يعيشون في أسر منخفضة الدخل. وهذا النمط يؤكد التوقع بأن الأسر الأكثر فقرا هي أيضا الأكبر حجما. وفي عام 2008 كان النمط نفسه واضحا ولكن على مستويات أقل.

حالات الدخل المنخفض، الأسر والأفراد والأطفال القطريون، مسح القوى العاملة لعامي 2006 و 2008			الجدول A1.5
الحالات			
2006	2008		
%	عتبة 2006 %	عتبة 2008 %	
15.2	9.0	12.9	الأسر المعيشية
19.2	10.9	15.6	الأفراد
20.8	12.5	17.8	الأطفال (تحت سن 14)
18.3	10.0	14.4	الراشدون

مصدر البيانات: حسب من مسح القوى العاملة، جهاز الإحصاء، قطر، 2006 و 2008.

الخاتمة

يدرس هذا الجزء توزيع الدخل من العمل بين الأسر القطرية في عامي 2006 و 2008 باستخدام مسح القوى العاملة لهذين العامين اللذين نفذهما جهاز الإحصاء في دولة قطر. وقد تباطأ بالفعل مستوى النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا بصورة كبيرة في عام 2008 بسبب الأزمة المالية.

ويبدو من تقديرات الحسابات القومية المنشورة أن تأثيرات الأزمة المالية على قطر ستظهر في وقت لاحق. وتظهر النتائج أن متوسط دخل الأسر من التوظيف في عام 2008 كان أعلى بصورة كبيرة من مستويات متوسط الدخل في عام 2006 حتى بعد تعديله نتيجة للتغيرات في مؤشر أسعار المستهلك. وفي عام 2006 بلغ متوسط الدخل الشهري من العمل للفرد الراشد (الدخل المكافئ) 6,694 ريالاً قطرياً، مرتفعاً في عام 2008 إلى 10,363 ريالاً أو 7,918 ريال عند التعبير عنه بالقوة الشرائية للريال في عام 2006. وطبقاً لما أشار إليه المسح فإن دخول التوظيف المكافئ الحقيقي لعام 2008 كانت أعلى بنسبة 19% عنها في عام 2006، ما يمثل نسبة نمو سنوي تبلغ حوالي 9%.

لم يتغير توزيع الدخل المكافئ من العمل لجميع الأسر خلال الفترة من 2006 إلى 2008. وبلغ معامل جيني حوالي 0.31 في كلا العامين، وأظهرت مؤشرات عدم المساواة الأخرى انخفاضا هامشياً جداً في عدم المساواة في الدخل الكلي، وهو الانخفاض الذي قد يكون عائداً لتباين العينات.

في عام 2006 كان الدخل المكافئ لأفقر الأسر في أعلى 10% من العاملين 4.6 أضعاف الدخل المكافئ لأغنى الأسر في أدنى 10% من العاملين. وقد انخفض هذا الرقم إلى 4.5 أضعاف في عام 2008. وبناء على تقديرات الحسابات القومية فإن آثار الأزمة المالية ربما تكون قد حدثت في المراحل المتأخرة من عام 2008 وبدايات عام 2009، ومن ثم سيكون من المفيد تحليل مسح القوى العاملة لعام 2009 من أجل كشف أي أثر للأزمة المالية العالمية على توزيع الدخل في قطر.

